جامعة زيان عاشور– الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ وعلم الآثار

مطبوعة بيذاغوجية خاصة بمقياس :

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

خلال الحكم المدني

(1870م -1914م)

(19

السداسي: الثاني الرصيد: 05 المعامل: 03

إعداد : الدكتور: محمد قـــن

السنة الجامعية : 2022/ 2023

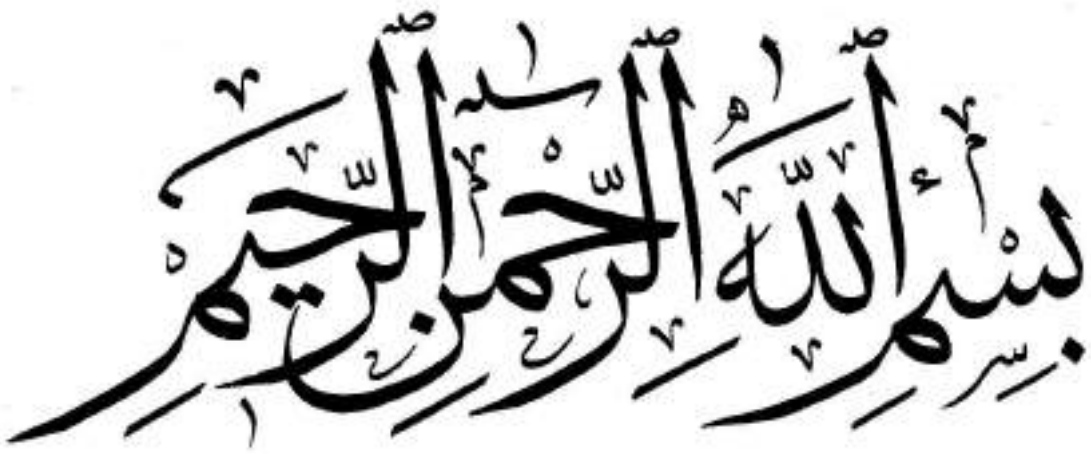

مقدمة

مقـــدمـــــة

تتناول هذه المطبوعة سلسلة من المحاضرات حول تاريخ الجزائر المعاصر في فترة الحكم المدني منذ عام 1870 ، وهي المرحلة التي تلت مرحلة الحكم العسكري الفرنسي والتي سيطر فيها المدنيون على مقاليد الحكم بعد أن ظفروا بحكم مدني في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة ، في مختلف مجالات الحياة ، واستكملوا المشروع الإستعماري بآليات بعضها متجدد والبعض الآخر استمرار لما سبق. وكل ذلك تنفيذ لتجارب الأفكار الفلسفية والسياسية والعسكرية الإستعمارية . ومنه سنشهد اشتداد حركة الإستيطان الأوروبي نحو الجزائر وخاصة من منطقتي الألزاس واللورين ، واستمرار صدور القوانين والتشريعات الإستثنائية خاصة في المجال الزراعي وكذا التنظيمات الإدارية لمختلف الأقاليم الإدارية في الجزائر .

كما تميزت هذه الفترة بالغزو الرأسمالي الأوروبي للجزائر فبعد مصادرة الأراضي وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين نمت ونشطت الرأسمالية الأوروبية في مختلف المجالات الإقتصادية .

وحتى يحكم المستوطنون سيطرتهم على الجزائر ، وبمقتضى مرسوم 23 أوت 1898 أصبحت للجزائر الكولونيالية شخصيتها المعنوية وميزانية خاصة بها ومستقلة ماليا عن فرنسا من خلال تأسيس المندوبيات المالية و تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر منذ 19 ديسمبر 1900 ، و هو حلم لطالما انتظره الكولون منذ 1830.

إن هذه المادة التاريخية المقدمة في شكل مجموعة من الدروس ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر أكاديمي ، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية ، المقررة في السداسي الثاني.

ولأن الفكرة الاستعمارية والاستيطانية المتوارثة ارتبطت بالأرض، فقد استمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر في سياسة استنزاف الأرض عن طريق الاستيطان طيلة فترة الاحتلال، حيث واصل سعيه لنقل ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين في ظرف وجيز، محدثا تغيرا جذريا في البنية التحتية الاقتصادية ، بعدما فكك كبرى الملكيات وأراضي العرش بعد الاحتلال مباشرة ، للحصول على أكبر قدر من الأراضي بشتى الطرق والوسائل، وذلك لضمان

سلطته ولإعادة توزيع الأراضي على المحتلين ، بغية توفير الظروف المناسبة لاستيطانهم بالجزائر، محاولا بذلك ربط العنصر الأوروبي بالأرض، وفق آليات مختلفة منها فرض نصوص وتشريعات قانونية تخدم المستوطنين، مجحفة في حق الجزائريين، مستفيدا من تغير نظام الحكم في فرنسا ، وتعاقب الحكام العامين في الجزائر.

وفي هذا الصدد يمكن طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى حققت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر خلال الحكم المدني أهدافها الإستراتيجية ، من خلال إنجاح مخططها الاستيطاني بسلب أراضي الجزائريين ومنحها للمهاجرين الأوروبيين بموجب قوانين مجحفة ، منتهجة آليات عنصرية ، على أمل الإستقلال المالي بالجزائر ، بهدف التحكم وفرض السيطرة على المستعمرة أرضا وشعبا ؟.

وللإجابة عن التساؤل المطروح ، قسمت الدراسة إلى محاور أساسية بحسب البرنامج المعتمد:

خصصت المحور الأول الموسوم بـ "سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني " لدراسة الظروف السياسية والعسكرية التي أدت الى سقوط النظام الإمبراطوري وما انعكس على مستقبل فرنسا في الجزائر خاصة قيام الحكم المدني .

أما المحور الثاني المعنون بـــ" الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بعد 1871 " فتناولت فيه استمرار توافد الأوروبيين على الجزائر وخاصة من منطقتي الألزاس واللورين وتأثيراتها على المجتمع الجزائري .

والمحور الثالث وعنوانه " التنظيم الإداري والقوانين الإستثنائية " فتعرضت فيه إلى مختلف التنظيمات الإدارية للأقاليم منذ 1870 وأهم النصوص القانونية العقارية التي استمرت حكومة باريس وإدارة الاستعمار في الجزائر إصدارها مثل قانون الأهالي ، لتضييق الخناق على المجتمع، مما أثر على كافة مجالات حياة الجزائريين .

أما المحور الرابع الموسوم بـــ"الغزو الرأسمالي" فقد وضحت من خلاله أوجه السيطرة الرأسمالية التي ميزت نشاط الكولون في المجال الإقتصادي .

وفي المحور الخامس والذي أخذ عنوان "ظهور المندوبيات المالية " بينت فيه مظهرا من مظاهر السياسة المالية والمتمثل في المندوبيات المالية كمؤسسة إدارية ومجلس تمثيلي يتولى إدارة الشؤون النقدية و المالية في المستعمرة.

وأخيرا المحور السادس وجاء بعنوان " الإستقلال المالي للجزائر" وأوضحت فيه مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر منذ 1830 وصولا إلى تاريخ 19 ديسمبر

1900 حيث صدر القانون الذي ينص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر.

واختتمت هذا البحث بمجموعة من الإستنتاجات وقائمة المصادر والمراجع.

1- ظروف سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني

1-1: الحرب الروسية الفرنسية

عملت بروسيا الألمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر على توحيد ألمانيا[1] فحاربت النمسا سنة 1866م في معركة صادوا [2]، مما أغضب فرنسا التي كانت ترغب في بقاء ألمانيا مجزئة فأعلن الإمبراطور نابليون الثالث الحرب على بروسيا مستغلا أزمة خلو العرش الاسباني وترشيح ألمانيا [3] وفرنسا ممثلا عنهما الاعتلاء ذلك العرش ، فاندلعت الحرب بين الطرفين وانهزم الجيش الفرنسي لقلة عدده وعدته وكفاءته فاستسلم "نابليون الثالث"[4] في معركة سيدان 1870/09/01 مع 75,000 جندي و400مدفع 12000حصان[5]،وتقدم الألمان نحو باريس وحاصروها فاستسلمت باريس في 28(26)/01/1871 وخضعت لشروط معاهدة فرانكفورت في 10 ماي 1871 التي نصت على:

- حصول بروسيا على الألزاس اللورين .

---

[1] - كانت ألمانيا قبل 1789م ،تضم أكثر من 300 دولة ،وبعد 1815أصبحت 38دولة بتعداد سكاني يقارب 36مليون نسمة وتميزت دولة بروسيا عن باقي الدول فيها من حيث المساحة والجيش والإصلاحات الشاملة و مواجهة حروب نابليون التوسعية ، و تحقيقها للوحدة بعد حرب 1870م.

-نور الدين حاطوم ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبة والعالم ، ج2، ط1، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1995، ص11.

[2] - نفسه ، ص 35.

[3] - رشحت بروسيا الأمير ليوبولد لحكم عرش اسبانيا ، مما أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية مع فرنسا غذتها الحملات الصحفية من الطرفين وهو ما شكل السبب المباشر لاندلاع حرب السبعين بين الطرفين.

- جرجي أفندي يني الطرابلسي، تاريخ حرب فرنسا وألمانيا ، ط1،مطبعة الجمالية ،مصر ، 1911 ، ص ص 10-15.

[4] - نابليون الثالث (1808- 1873): هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أفريل 1808، وهو ابن شقيق نابليون الأول، تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري عام 1815. التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفي عام 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومنها انتقل إلى بريطانيا، عاد إلى فرنسا عام 1848 بعد سقوط النظام الملكي. انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية(1848 - 1852) ، وفي 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا،(1852- 1870) من أعماله إطلاق سراح الأمير عبد القادر، وخوضه العديد من الحروب القارية، زار الجزائر مرتين: الأولى في شهر سبتمبر 1860، والثانية في ماي 1865. أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870، وانتهت بانهزام فرنسا، ووقوعه أسيرا في 2 سبتمبر 1870. وبعدها نفي إلى بريطانيا، فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873.

أنظر:

- نادية طرشون، "سياسة نابليون الثالث العربية"، مجلة دراسات وأبحاث، العام التاسعة، العدد:26، الجزائر، مارس 2017.

- نور الدين حاطوم ،المرجع السابق ، ص ص38-39.[5]

- دفع فرنسا تعويضات الحرب 5 مليار فرنك وفي انتظار دفعها تسيطر بروسيا على شمال وشرق فرنسا .
- حصول بروسيا على تسهيلات جمركية في فرنسا.

وبذلك فقدت فرنسا مركزها الأوروبي والدولي وتغير نظامها الإمبراطوري وأعلنت الجمهورية الثالثة .

2-1: سقوط الإمبراطورية وإعلان الحكم المدني في الجزائر

أما داخل فرنسا أسقط الثوريون الإمبراطورية يوم 4 سبتمبر 1870م. وتوفي نابليون الثالث في "تشيزلهيرست" ، بإنجلترا بعد ثلاث سنوات من سقوط إمبراطوريته ، وتم إعلان الجمهورية الثالثة والحكم المدني .

إن انهيار الإمبراطورية ووقوع الإمبراطور نابليون الثالث نفسه في الأسر على يد الألمان سنة 1870 كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر، فالعسكريون الذين انهزموا في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية، وبذلك تركوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاؤوا بالجزائر[1].

أدى تغيير النظام السياسي في فرنسا إلى حدوث تأثيرات على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر فقد ابتهج الكولون (المستوطنون)[2] لسقوط نابليون الثالث وسقوط الإمبراطورية في صائفة 1870، إذ تخلصوا من النظام العسكري، الذي اعتبروه ضد طموحاتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر المستعمرة ، علما أن المستوطنين فكروا في الانفصال بالمستعمرة عن فرنسا للانفراد بخيراتها ومقدراتها.

نجم عن تغيير النظام العسكري في الجزائر والممتد من 1830 الى 1870، عدة تغيرات، كانت كلها تصب في مشروع احتفاظ الأقلية الأوروبية بزمام الأمور، مبعدة في ذلك كل ما يمكنه أن يحقق نوعا من العدالة لصالح الأهالي الجزائريين (السكان الأصليين)، وكان المستوطنون(الكولون) يعارضون أي مشروع يمكنه أن يبحث في تحقيق الاندماج للشعب والأرض في الجزائر، رغم أن النظام العسكري لم يكن رحيما تجاه الأهالي الجزائريين.

وتشير الكتابات التاريخية أن كره المستوطنين للحكم العسكري اشتد فقط مع مجيء "نابليون الثالث Napoléon III" ،الذي حاول أن يحافظ على مكاسب فرنسا في المستعمرة الجزائر من جهة ، أن يكسب عطف الأهالي الجزائريين بتبني مشروع المملكة العربية ومن جهة أخرى. ورغم انهزام فرنسا أمام بروسيا عام 1870 كان ضارا، فإنه كان نافعا بالنسبة للمستوطنين، إذ تغير النظام العسكري واستبدل بالنظام المدني في الجزائر، كما استغل غلاة

---

[1] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2، ط6، دار البصائر ،الجزائر ،2009 ،ص25.

[2] - المستوطنون: فئة اجتماعية أوروبية ظهرت مع الإستعمار الفرنسي بالجزائر، جاؤوا من فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، مالطا ، كورسيكا،ألمانيا ، تولى أفرادها عدة مهام فمنهم التجار الطباخون، المغامرون، المتعصبون دينيا، الأدباء، المحامون، المترجمون، الفنانون

- بوعزة بوضرساية وآخرون،الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية، في الجزائرخلال القرن 18، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،طبعة خاصة،الجزائر،2007،ص21.

الاستعمار ثورة المقراني 1871، لتوجيه اللوم للنظام العسكري ومؤسساته، وعقب تلك الأحداث دخلت المستعمرة عهدا جديدا سمي عهد الجمهورية الثالثة.

لقد استغل المستوطنون التطورات التي حصلت على مستوى باريس بسقوط النظام الإمبراطوري وإعلان النظام الجمهوري للمطالبة بنظام الحكم المدني ، فكانت الاستجابة فورية وسرعان ما صدر قانون 24 أكتوبر 1870 الذي أقر استحداث تنظيم سياسي وإداري جديد في الجزائر استجابة لمطلبهم على تعيين حاكم عام مدني ، وبذلك يكون المستوطنون قد حققوا حلمهم في إضفاء الطابع المدني على المؤسسات السياسية و الإدارية في الجزائر مما يعني استيلائهم على دواليب الحكم و التسيير الإداري في الجزائر.

ويعد الأميرال "دي قيدون" أول حاكم عام مدني في الجزائر ، بعد إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة تعهد بتحقيق برنامج المستوطنين حيث صرّح :".. لي إلا هدف واحد و هو إحلال الحكم المدني محل القيادة العسكرية من أجل تحقيق الطموحات المشروعة للكولون .... و قال ، بأن الأهالي هم عبارة عن منهزمين ينبغي عليهم الخضوع لقانوننا ، و يجب على ممثليهم أن يقصوا من المجالس العامة و المحلية ".

و قد نشرت جريدة "الجزائر الجديدة" آنذاك تأييدا لتصريحه جاء فيه"... لو تستفتي الحكومة الجزائريين (الكولون) غدا ، فإنما سوف تجد مكتوبا على بطاقة التصويت عبارة إدماج سياسي - حكم مدني بيع الأراضي تجميع العرب في كانتونات..." وهي الخطة التي شرعت الإدارة في تنفيذها منذ إعلان الحكم المدني. و عبر عنها الحاكم العام "دي قيدون" في رسالته الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي في 6 جانفي 1872 : "... لا ينبغي أن تخفى هذه المسالة وهي أن ما يريده السياسيون ومعهم الأغلبية الساحقة من الكولون ، هو سيادة مرشحي الشعب الفرنسي و سحق السكان الأهالي بل استطيع القول استعبادهم..."[1].

هذا هو البرنامج العنصري الذي تنافس على تحقيقه الحكام العامون المتعاقبون على إدارة الجزائر في فترة الحكم المدني ومنهم ،"دي قيدون ،شانزي و تيرمان، وألبير قريفي وجول كامبون" وأنصارهم في المجالس المحلية أو منظريهم من أمثال "دي توكفيل والدكتور وارنيي و لوتو...".

وبمجرد تعيين "أدولف كريميو- Adolphe Crémieux"[2] مسؤولا عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء نظام الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطة المطلقة للمعمرين الأوروبيين .

---

[1] - شارل روبيرآجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871-إلى اندلاع حرب التحرير1954 ، مج2 ، ترجمة محمد حمداوي ، إبراهيم صحراوي ، مراجعة عياش سليمان ، دار الأمة ، الجزائر ،2013 ، ص17.

[2]- اسحاق جاكوب كريميو المعروف ب (أدولف كريميو)(1880-1796م): أبرز قادة الحركة الصهيونية والماسونية ، رجل دولة ، محامي و سياسي فرنسي،كان ليبراليا معاديا للملك لويس فيليب، عين نائبا في البرلمان (1846-1842)، اشترك في ثورة 1848، عين وزيرا للعدل عدة أشهر حيث قام بإلغاء الرق في المستعمرات ،كما ألغى عقوبة الإعدام في القضايا السياسية ،اختلف مع الإمبراطور نابليون الثالث فاعتزل السياسة إلى غاية سنة1870 تاريخ سقوط الإمبراطورية تولى بعدها منصب وزير العدل ، حيث أصدر قرار تجنيس يهود الجزائر جماعيا .أنتخب عام 1875م ، عضوا في مجلس الشيوخ مدى الحياة .
-عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود و اليهودية والصهيونية ، مج 2 ،ط1، دار الشروق، بيروت ، 1999 ، ص ص30-31.

ولتجسيد الحكم المدني وبناء على هذه المراسيم الصادرة بين 24 أكتوبر 1870 - 29 مارس 1871 تقرر ما يلي:

1- تقسيم الجزائر إلى إقليمين : شمالي مدني، وجنوبي عسكري.

2- إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام مدني، يحكم الإقليمين حاكم عام مدني تابع مباشرة لوزير الداخلية، توكل له صلاحيات وسلطات واسعة .

3- قيام الحاكم العام الذي يتم تعينه من طرف مجلس الوزراء وليس وزارة الحرب بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4- انحصار سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

5- وضع تحت تصرف الحاكم العام ثلاث رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية[1].

6- إنشاء مجالس بلدية وعمالية ومقاطعاتية.

7- حق المستوطنين الأوروبيين انتخاب 09 نواب في البرلمان و 03 في مجلس الشيوخ.

8- إنشاء مجالس استشارية للنظر في الشؤون الداخلية.

9- إنشاء رؤساء العمالات مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين ستة مسلمين[2].

كما أقر هذا المرسوم السماح لليهود الحصول على الجنسية الفرنسية والمشاركة في الحكم مع الأوروبيين.

وبذلك تبقى الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين الذين حرموا من حق التصويت في الانتخابات وحق التعبير عن أفكارهم وآرائهم السياسية.

وفي إطار هذه القرارات والمراسيم المؤيدة للمعمرين الفرنسيين، قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية[3] ، حيث تم حل معظمها، بموجب قرارين صادرين من مجلس الحكومة بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870[4]، وتحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي يتواجد به المعمرون في العمالات الثلاث، وما بقي منها فقد تراجع إلى مناطق محدودة ونائية، مقصورة على المنطقة العسكرية في الجنوب

---

[1] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1(1900-1830)، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت لبنان،1992، ص320.

[2] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1977، ص ص137-138.

[3] - استحدث الحاكم العام الدوق" دو روفيقو "منذ عام1833، المكتب العربي كهمزة وصل بين الإدارة الاستعمارية والجزائريين ، أطلق عليه لاحقا مصلحة الشؤون العربية ،وأسندت مهمة تأسيسها إلى النقيب" لامورسيار"، يعمل فيها ضباط عسكريون وكان هدفها السيطرة على الأهالي.

-X-Yacono , Les Bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois ,Paris ,1953, P 11 .

[4] - شارل أندري جوليان ،تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827 - 1871، مج1 ،ترجمة جمال فاطمي ،نادية الأزرق ،فتحي سعيدي ،حسين بن قرين،مراجعة عياش سليمان ، شركة الأمة ، برج الكيفان الجزائر، 2013، ص758.

(الصحراء)[1]، لا تدخل في اهتمامات الكولون إلا من حيث الاستراتيجية والمواصلات والتجارة ..[2]

وبعبارة أخرى، فإن سياسة الجمهوريين مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين بالجزائر عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية لهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر، وتجسدت هذه السياسة في القانون الصادر يوم 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100.000 هكتار للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين[3].

كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لإيواء الوافدين الجدد على الجزائر [4]، لتبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى جديدة مع بداية 1872 وذلك بصدور جملة من المراسيم الجديدة المتتالية تهدف إلى تعميم النظام المدني في الأقاليم العسكرية وجعلها تابعة لإدارة البلديات والدوائر والعمالات والمحاكم الفرنسية وإخضاع الجزائريين لمزيد من أنواع الظلم والقهر والإبادة[5] ، لكن تلك المراسيم والإجراءات كانت دافعا قويا لهذا الشعب الجزائري كي يستيقظ فيه الشعور الوطني وتتبلور حركته وشخصيته الوطنية العربية الإسلامية لتتفجر في ثورته التحريرية عام 1954 [6].

2-الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بعد 1871م

2-1: سياسة الإستيطان الرسمي

استغل المستوطنون الكولون ثورة المقراني والشيخ الحداد وثورة الشيخ بوعمامة للمطالبة بمزيد من المكاسب وراحوا يبررون حملتهم الشرسة ضد الجزائريين والضغط على إدارتهم لإجبارها على تطبيق برنامجهم المتطرف المبني على الاستحواذ الكلي على الجزائر، و ممارسة الإقصاء التام للأهالي و إخضاعهم لقانون الأنديجينا .

و هذا ما طبق على أرض الواقع و أكثر ، وجعل وتيرة الحركة الاستيطانية في الجزائر تأخذ منحى تصاعدي. فإذا كانت الحركة الاستيطانية في ظل الإدارة العسكرية قد ارتكزت في المدن والسهول بعد أن أفرغتها من ساكنتها، وطردتهم نحو الأرياف وسفوح الجبال ، فإنها في ظل إدارة الحكم المدني اتجهت الحركة الاستيطانية إلى الريف ، ولتحقيق ذلك شرع في مصادرة المزيد من الأراضي على حساب الفلاح الجزائري وعلى حساب القبيلة والعرش المالك الفعلي للعقار ، مما استلزم إشهار سلاح القوانين الزجرية في إطار إستراتيجية متكاملة تقوم على إضعاف الأهالي بتفكيك القبيلة إلى دواوير وتفكيك أراضي الجماعة وتقسيمها إلى ملكيات فردية يسهل مصادرتها .وفي آن واحد الاستحواذ على فائض الأراضي التي تنتج عن عملية التقطيع

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص27.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص138-139.

[3]- شارل أندري جوليان ،المرجع السابق ، ص808 .

[4]- عمار بوجوش، المرجع السابق، ص ص 140-141.

[5]- أحمد توفيق المدني ،كتاب الجزائر ،المطبعة العربية ، الجزائر ،1250ه ، ص 111.

[6]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005، ص 414.

الفردي. وهو ما يندر ضمن سياسة النهب الممنهج . ومن ثم استغلال هذا الفائض لتهيئة الأراضي الضرورية أولا لبناء القرى الاستيطانية للمهاجرين الجدد وربطهم بالأنشطة الفلاحية واعتماد الفلاحة الأوروبية المبنية على المساحات الشاسعة ، وهذا يستلزم منح المهاجرين الأوروبيين أراضي شاسعة. وفي نفس الوقت إعطاء الأولوية للفلاحين المهاجرين من الضفة الشمالية سواء كانوا من المقاطعتين المذكورتين آنفا ، أو من بقية المقاطعات الفرنسية وفي مرحلة ثانية فتح الباب أمام مختلف الأجناس الأوربية مع أمل تجنيسهم .

لقد أطلق على هذه المرحلة بالاستعمار الرسمي ، بحيث أن الاستعمار عن طريق الاستثمار الخاص لم يحقق نتائج مرجوة بالقدر الكافي .

نفذ المشروع الاستيطاني على جثث الأهالي سواء بسحق المقاومة أو بالاستيلاء على الأراضي بسن قوانين جائرة وعنصرية، تخدم المشروع الاستيطان الفرنسي وترك الأهالي يواجهون مصيرهم المحتوم .

كانت الإدارة الاستعمارية تسعى جاهدة إلى استيطان الجزائر وربط مقاطعاتها الثلاث بباريس، أما الأهالي الجزائريين فإن اللامبالاة بمصيرهم يؤول بهم لا محالة إما إلى الاندماج أو الانقراض ، على حد تعبير المؤرخ الفرنسي "آجرون" .

لقد انصبت جهود الساسة في باريس في بداية الحكم المدني على إقامة جزائر فرنسية وانقراض الجزائر المسلمة على المدى المتوسط والبعيد ، ورغم التحولات التي أحدثوها على أرض الواقع في السياسة الإدارية بحل المؤسسات السابقة كالمكتب السياسي لشؤون العرب والمكاتب العربية التي بقيت محصورة فقط في الجنوب الخاضع للحكم العسكري ، فقد ألحقوا القبائل والأعراش بالبلديات الكاملة الصلاحيات المجاورة لهم لضمان موارد مالية قارة من خلال الضرائب المختلفة التي يدفعها الأهالي لتلك البلدية الملحقين بها، ويد عاملة مسخرة كلما اقتضت الضرورة وحاجة الكولون الخواص .

سعت الإدارة الاستعمارية في ظل النظام المدني إلى تطبيق سياسة استيطان رسمية، لأجل تحقيق إعمار رسمي في الأرياف والمدن، ، كما توالت التنازلات عن الأراضي الزراعية لصالح المهاجرين.

ولتشجيع الاستقرار أقيمت حوالي 197 قرية استيطانية، توافد عليها حوالي 30 ألف نسمة عام 1882. والى جانب الاستيطان الرسمي، فتحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية باب الاستيطان الحر أمام الفرنسيين والأوروبيين، مشجعة إياهم عن طريق سن قانون "وارنيي Warnier"عام 1873(قانون المستوطنين).

جدول يوضح تعداد المستوطنين في بداية الحكم المدني: الوحدة : ألف نسمة.

الإحصاء	1856	1861	1866	1872

الفرنسيون	92738	112229	122119	129601
الأوروبيون	66544	80517	94871	115516
اليهود	21408	28097	33952	34574
الأهالي	2307349	2732851	2652072	2125052

وبين عامي 1871-1877 تأسست 200مستوطنة سكنها 30ألف معمر، ووزعت مابين 1871-1881 حوالي 400ألف هكتار على 200مستوطنة .

ووصل عدد المستوطنين الفرنسيين سنة1871 إلى 115000معمر[1] ، وهنا نلاحظ ارتفاع عدد الإسبان من 71366 كولون (1872)إلى 157560 كولون (1896) [2]. ووصل العدد الإجمالي للأوروبيين بما فيهم الإسبان في نفس السنة 218000[3]. ووصل عدد المهاجرين مابين 1872-1877 حوالي 590000 [4]منهم 75000 اسباني .

لكن بعد عام 1889 ، بدأت نسبة الإسبان والإيطاليين تتناقص من 75% (1885) إلى 52% (1901) ، نتيجة تطبيق قانون 1889، الذي منح الجنسية الفرنسية للمواليد الأجانب في الجزائر ، حيث منذ 1896 ارتفع عدد المواليد الأجانب [5].

لقد ارتفع عدد هؤلاء المستوطنين في ظل الحكم المدني كما تبرزه لغة الأرقام؛ ففي سنة 1872 بلغ عدد السكان المستوطنين في الجزائر 279.691 نسمة موزعين على النحو التالي من أصل فرنسي 129.601 نسمة ، من جنسيات أوروبية مختلفة 115.516 نسمة، اليهود المجنسين بمقتضى قانون كريميو ب 34.574 نسمة دفعة واحدة .علما أن اليهود كانوا رغم حملهم للجنسية الفرنسية يصنفون في درجة أقل من الفرنسيين والأوربيين إلى غاية 1911.

وفي سنة 1876 ارتفع تعداد المستوطنين إلى 311.000 يتوزعون كالتالي: 156.000 فرنسي نجد 1/3 مولودين في الجزائر ، بينما بلغ عدد الأوروبيين الأجانب 155 ألف نسمة ، وهي زيادة كبيرة في ظرف أربع سنوات فقط، مما يبين الأهمية التي أولتها الإدارة المدنية لمشروع الاستيطان والتسهيلات التي منحت لاستقطاب المهاجرين وان كانت في هذه الفترة منحت الأولية للمهاجرين الوافدين من الألزاس واللورين [6].

وكانت فرنسا قد وعدت سكان الألزاس منذ مارس 1871بمنحهم 100ألف هكتار في الجزائر[7] وقد فرت منهم ما بين 703- 877 عائلة بعد هزيمة فرنسا 1870، فمنحوا الأراضي بالجزائر إذ وهبتهم فرنسا (400 ألف هكتار) وبنت لهم (200 قرية)استيطانية[8].

---

[1]- Documents Algériens , Synthese de l'activité algerienne ,1er janvier 1984, 31/12/1948, imprimerie officielle , Alger ,1949, p 25.

[2] - V Demontes ,La Coline Espagnole en Algérie , In Bulletin de la societé de géographie , 4ème année , 2ème trimestre ,1899,p157.

[3] -Documents Algériens , op cit , p25.

[4] -V Demontes , op cit , p 157.

[5]-صالح عباد ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984، ص 93.

[6] - A. Guyenmer, Situation des Alsaciens et Lorrains en Algérie, éd. A. Chaix, Paris, 1875,p143.

[7] - CH Robert Agéron , Histoire de l'Algerie contemporaine , éd Dahleb , Alger , 1994 , p47.

[8]- كمال كاتب ،أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر183 0-1962، ترجمة رمضان زيدي ، دار المعرفة ،الجزائر ،2011، ص 238.

وبعد تهجيرهم 1872 منحتهم فرنسا الأراضي المصادرة بعد ثورة 1871، ووجدوا عند وصولهم في استقبالهم ثلاثة مراكز[1].

وقد ازداد أيضا الطلب المتزايد على اليد العاملة، مع إحصاء سنة 1882 ليبلغ 376.000 ، وهو ما يفسر نجاح خطة الاستعمار الرسمي .

وبعد صدور قانون 1889 الذي يحفز الأوروبيين على التجنس بمنحهم امتيازات ، واعتبار أولادهم المولودين في الجزائر فرنسيين بالمولد. ،كان الساسة الفرنسيون يشجعون الهجرة الأوروبية في إطار اقتصاد ليبرالي وبغية تقليل الفارق الديموغرافي بينهم و بين الأهالي ، وعلى المدى البعيد تغيير الخارطة الديموغرافية ، لكن في نفس الوقت لم يخفوا قلقهم من تزايد جنسيات أوروبية أمام تراجع تعداد العنصر الفرنسي الأصلي ، الذي يعتبر في نظرهم الكتيبة التي تحرس العلم " .

وفيما يلي جدول يوضح أيضا تطور أعداد المستوطنين في الجزائر[2] : الوحدة: ألف نسمة

1891	195.4	234
1901	449.4	234
1911	562.9	359

كما تواصلت عملية الاستيطان الرسمي والحر إلى القرن العشرين ، إذ تحصل المستوطنون الأوروبيون على حوالي 427 ألف هكتار مابين 1909 إلى 1917، وبذلك أصبح هؤلاء يستحوذون على حوالي 2123288 من الأراضي الزراعية الخصبة وحوالي 194159 هكتار من الغابات. لقد أثرت تلك السياسة الاستيطانية سلبا على الجزائريين ما بين 1893- 1897- 1919، إذ انتشرت فيهم الأوبئة، الأمراض المعدية والقاتلة.

ولكن الكل فرنسي كان أو أوروبي أو اليهود المجنسين كانوا يدا واحدة على الشعب الجزائري ،لا سميا في فترة الحكم المدني. نلمس ذلك من الترسانة القانونية القمعية التي سنت في ظل الحكم المدني التي شرعتها المؤسسات الفرنسية لتحقيق طموحات الكولون دون مراعاة الشعب الجزائري ، فأصبحت الأقلية الدخيلة تتحكم في رقاب الأغلبية .

وقد ترتب عن الاستيطان انعكاسات سلبية على الجزائريين منها:

- بروز طبقة أوروبية دخيلة عن المجتمع الجزائري.
- تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين (الفقر،البطالة، الوفيات ، الأوبئة).
- تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

3- التنظيم الإداري و مراحل تطوره

أولا: مقدمات التنظيم الإداري

[1] - صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 68.

[2] -عبد المالك خلف التميمي ، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية ، دار البصائر للنشر ،الجزائر،2011 ، ص27.

3-1-: التنظيم الإداري الاستعماري ومعالم الإدارة العثمانية

عرف التنظيم الإداري في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي نوع من الركود في وتيرة التنظيم، انطلقت من الوضعية التي كانت عليها الجزائر سنة 1830، ولذلك فانه من الأهمية بمكان تقديم عرض ابتدائي عن التنظيم الإداري الذي عرفته الجزائر مع بداية الغزو، وكيف تعاملت إدارة الاحتلال مع موروث النظام الإداري العثماني ؟ .

لقد حافظت سلطة الاحتلال في الظاهر على بعض المؤسسات الجزائرية ، غير أنها عدلتها بالكيفية التي تسمح لها بدمجها في الإطار الأوروبي العام ، وحتى نستوعب جيدا هذه التعديلات ، ستقوم بدراسة التنظيم الإداري إلى غاية 1848، تاريخ إنشاء العمالات الثلاث في الجزائر ، والتي وضعت تحت سلطة والي المقاطعة ، ثم نتناول ، التنظيم الإقليمي فالتنظيم البلدي.

كانت الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى أقاليم ثلاثة رئيسية ثلاث[1] واتسمت الإدارة العثمانية في الجزائر ، بانفراد كل إقليم من التقسيم العام للدولة ، بظروف جعلته يختلف عن الأخر في طريقة التنظيم ، وهذا ما يمكن استبيانه فيما يلي :

أ- دار السلطان

وتحتوي على منطقة متيجة التي تمتد إلى شرشال غربا ، ودلس شرقا ، وترتكز جنوبا على حواف بايليك التيطري ، وتخضع إلى السلطة المباشرة للداي.وبالمقابل ، كان الداي يفوض الإدارة إلى موظف سامي برتبة أغا العرب، الذي كان يتوفر على جهاز يتشكل من الصبايحية ، ومخزن يتشكل معظمه من قبائل حجوط ، في حين لم يكن يتصرف في المسائل المالية التي تخضع بدورها لسلطة الخزندار، أو أمين خزينة الداي .

كان قادة الأوطان التسع ، يخضعون لأوامر الأغا ، وكان من بينهم قائد وطن سبو الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلالية ، وكذا أراضي الفحص التي كانت تمثل أرياف العاصمة ، حيث كانت أملاك الرياس وكبار البرجوازية العثمانية في المدينة ، والذين كانوا يملكون الأحواش، و كانت أراضي الفحص مقسمة إلى سبعة مقاطعات ، بحيث كانت كل واحدة منها ، تخضع لسطلة شيخ ، بينما كان كل وطن يتمتع بقاضي ومجلس مقره مدينة الجزائر.

ب-إقليم التيطري (المدية)

كان يمثل أصغر وأقل الأقاليم ثروة، ذلك أن أجزاء منه حولت إلى دار السلطان، وكان يضم أربعة دوائر، تبدأ من التل الأعلى الذي يمثل دائرة المدية ، والتي كانت تضم بدورها سبعة أوطان، مثبتة في أقاليم سبعة قبائل ، ومن التل الجنوبي الذي كان يضم قاعدة الديرة في مقاطعة حمزة ، والذي كان يقوده احد أقرباء الداي ، بينما كانت الأقاليم الجنوبية الأهلة بقبائل البدو الرحل محمية بمركز حكم مفوض وقاعدة أولاد المختار[2].

---

[1] صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر –تونس-المغرب الأقصى ،مكتبة الانجلو المصرية ، ط6، 1993، ص29 .

[2] -Claude Collot, Les institutions de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962),cnrs, paris.opu,alger,1987.p24

كان باي التيطري يستعين بخليفة يختاره بنفسه ، ثم تتم المصادقة على تعيينه من طرف الداي ، وكانت كل ضريبة تستخلص من طرف قائد مكلف بالضريبة نفسها ، ولذلك فقد كان قايد العشور وقايد الدخان وقايد الابل ، بينما كانت الشؤون المالية من اختصاص الباي ، الذي كان يديرها بمساعدة وكيله ، الذي كان بدوره، يحتفظ بالخزينة ويسيرها بمساعدة الخوجة وثلاثة محاسبين.

كانت الإدارة العامة في بايليك التيطري تحتوي على أربعة شواش، يقومون بمهام غير محددة ، (ومساعد المخيم ومنفذ الإعدام) ومصلحة المراسلات، ومصلحة النقل، التي كان يترأسها أمهورباشا.

وكان الباي يتمتع بقوة من العسكر، مكونة مما كان يعرف ب (زبنطوط) أو العزاب الأتراك والكراغلة ، فيما كان يقدر عددهم من 120 إلى 130 رجل وقبيلتين مخزنيتين ، وهما العبيد، والدوابر ، الذين كانوا يزودون الباي ب 600 فارس ، فضلا عن دعم قوات العاصمة ، التي كانت تشارك كلما دعت الحاجة لذلك ، وكان الباي يتمتع بحراسة خاصة ، من 15 من الصبايحية الأتراك ، الذين كانوا يشكلون احتياطا من الموظفين الإداريين الذين يستكملون هذا الكل.

وكان الباي ملزما بعرض تقريره عن الضرائب المحصل عليها وعلى أحوال البايليك ومختلف شؤونه[1].

ج - بايليك الغرب (وهران)

كان إقليم الغرب يتميز بتنظيم المخزن الذي كان يتولى قيادته ، كمظهر لافت مقارنة بالأقاليم الأخرى ، وكان ينقسم إلى ثلاث قيادات ، حيث كانت قيادة الشرق في أعلى نهر الشلف ، والكتلة الجبلية المحيطة ، والى جوار أراضي خليفة الباي ، بينما كان يتوزع باقي الإقليم ، بين الأغاوات التابعين للقبيلتين المخزنيتين الدوابر والزمالة ، لكن التقسيم كان يخضع لتقديرات الرقابة التي كانت متبادلة بين أغا الدوابر وأغا الزمالة [2].

كان مخزن النخبة يتشكل من بعض القبائل المتكونة من عناصر مختلفة غير أنها كانت أكثر اندماجا ، فالزمالة والدوابر اللتان كانتا تقومان بالخدمة العسكرية في المتوسط لم تكن معفية من الخراج فقط وإنما كانت تنتفع من أراضي الدولة التي كانت تستغلها بطريقة جماعية ، إذ كان شيخ القبيلة هو الذي يوزع استغلال الأراضي بين أفراد القبيلة، في الوقت الذي كانت مجموعة القبيلة تستفيد فيه من الاستغلال المتوارث.

فرض العثمانيون على قادة قبائل الزمالة والدوابر شراء سكنات في مدينة معسكر، التي كانت عاصمة باليك الغرب قبل 1792 ، وكان الغرض من هذا الإجراء ضمان إقامة هؤلاء بالقرب من العائلات العثمانية التي كانت تقيم بالمكان، وكذا استمرار تخزين محاصيل القادة في ممتلكاتهم التي كانت في غاية التحصين ، وكان هذا الإجراء يكفل الولاء الدائم لسلطة الباي ،

---

[1] - Claude Collot, Op.cit, p24.

[2]- Ibid, p25.

لذلك اشترى بعضهم أراضي الملك الواقعة ضمن الملكيات الكبيرة ، وكانت قبيلتتا الزمالة والدوابر، تزود البايليك بالضباط وبالموظفين السامين .

كانت قبائل مخزنيه أخرى اقل امتيازا تتعيش الى جانب قبيلتي الزمالة والدوابر ، وكانت تقطن بالمناطق الواقعة من منطقة سعيدة إلى منطقة سبدو بتلمسان ، وعلى امتداد جبال التل من منطقة السبخة بوهران الى نهر الشلف الأوسط.غير أنها لم تكن معفية من الخراج[1].

د- بايليك الشرق (قسنطينة)

لم يكن مخزن بايليك الشرق يتشكل من القبائل العسكرية المنظمة تراتبيا على غرار مخزن بايليك الغرب ، ذلك أنه كان يتشكل من صغار المزارعين الذين كانوا يقضون فصل الشتاء في مساكنهم بقسنطينة ، وكانوا يشتغلون في ارضي البايليك وفق حساب 3/2 من الأرض ، التي كانت مقسمة إلى أراضي عزل ، ويدفعون في المقابل ثمن الكراء أو ما يسمى بالحكور فرض احمد باي منذ تعينه في سنة 1826 ضريبة الحكور على كافة السكان، كما قام بإلغاء منصب الخليفة ، وتم تعويضه بكبار الموظفين و القياد، واستكمل إصلاحاته العقارية باستخلاص فرسان منطقة القبائل، وانتزع منهم أراضي البايليك بعدد اكبر من الخيالة ، ولكنه لم يحتفظ إلا بالمنطقة الوسطى للبايليك[2].

لقد كانت مناطق البايليك التي كانت خارج نطاق المنطقة الوسطى ، تحت تصرف الدواودة والعائلات الارستقراطية الكبيرة، التي كانت تتوارث السلطة فيما بينها ، على غرار عائلة "بن قانة" في الجنوب، وعائلة "المقراني" بمنطقة البيبان وعائلة "بن زعموم" في منطقة القبائل الغربية

مكنت التضاريس المعقدة والصعبة لمنطقتي القبائل والأوراس التخلص من تدخل السلطة العثمانية، فقد كانت شبه مستقلة ، حيث كان شخص من الأمناء ينتخب بصفة مؤقتة ليقوم على رأس كل قبيلة، وكان مكلفا بالإدارة العامة لشؤون الساكنة ، وفي حال غيابه ،كان الشيخ الكبير هو من يقوم على رعاية المصلحة العامة للقبيلة.وكانت القبائل بدورها مقسمة إلى وحدات تسمى كل وحدة (خروبة) ، يتولى قيادتها شيخ دائم منتخب من أعيان القرية بصفة (أمين).

3- 2: التنظيم الإداري في الجزائر عهد دولة الأمير عبد القادر

1- الوحدة الإدارية خلال فترة المقاومة 1830-1848

كانت الفترة الممتدة من 1830 إلى 1848 حافلة بالأحداث السياسية والعسكرية الكبرى، ذلك أن المقاومة الجزائرية المسلحة قد تركت أكثر من 35 ألف عسكري قابعين في محطة الانتظار ، ولعل حالة التململ والتردد التي شابت السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال هذه المرحلة اكبر مؤشر عن غموض الرؤية ، فلا الإجراءات المستعجلة في تكوين المجلس البلدي في العاصمة ، ولا أعمال اللجنة الإفريقية، ولا معاهدات الهدنة مع المقاومة ، شفعت لسلطة الاحتلال في اختيارات واضحة المعالم فيما يتعلق بالتنظيم الإداري .

---

[1] - احمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب إشراف الجزائر(1226-1168هـ 1754-1830م) تقديم وتعليق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1974، ص162.

[2] -Claude Collot, Op.cit, p26.

لقد اظهر الأمير عبد القادر مقاومة سياسية وعسكرية باسلة ، فهو الذي اعتمد على الدولة التي أنشاها منذ عقد معاهدة دي ميشال في 26 فيفري 1834 والتي تبدلت أكثر بعد معاهدة التافنة في ماي 1837، وتركت جيش الاحتلال يعيش حالة الترقب والتردد التي عبرت عنها التغيرات التي ألمت بالقيادات العسكرية وما تبعها من تحولات في السياسة العسكرية وكذا التنظيم الإداري[1].

لقد تمكن الأمير عبد القادر عقب معاهدة التافنة من تشكيل دولة بكل المعايير القانونية والسياسية حيث وحد الإدارة وبسطها في الوقت الذي وضع فيه الفرنسيون نظام إداري بلدي في المدن .

2- توحيد الإدارة في عهد الأمير عبد القادر

انطلق عمل الأمير عبد القادر في 1834 مع معاهدة دي مشال، لكنه اخذ أداء أسرع بعد معاهدة التافنة 1837، ذلك أن المعاهدة المذكورة اعترفت له بصفة الأمير وبسلطته على الجزء الأكبر من مقاطعات الجزائر ووهران ، غير أن عمل الأمير لم ينحصر في ضم الأراضي وتجميع الأقاليم ، لأجل بناء قوته السياسية ، بل انتقل إلى توحيد الإدارة في اتجاه عادل ، مكنه من استمالة القبائل الجزائرية ضد العدو الفرنسي، إذ تمكن في سنة 1839 من الانتهاء من توحيد الأقاليم في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال محصورة في منطقة وهران .

ومثلما كانت الجزائر العاصمة جزءا من أراضي بايليك قسنطينة استطاع الأمير إن يفرض سلطته على2/3 من الجزائر الشمالية التي تمتد من بجاية إلى تلمسان ومن عين ماضي إلى تنس .

ركز الأمير عبد القادر على الاستقرار في المدن المحصنة والتي اتخذها كمراكز حكومية للدولة ، بينما كانت القبائل المحاذية للساحل تشكل مراكز أمامية تستند بدورها إلى الخط الأول من مدن الداخل في كل من تلمسان ، معسكر، مليانة، المدية، وحزام ثاني من القلاع التي شيدت ضمن مناطق الحصون العتيقة على حواف التل والهضاب العليا بغرض مراقبة الجنوب وهي سبدو وسعيدة وتقدامت بالقرب من تيارت والتي كانت تمثل مركزا اقتصاديا واستراتيجيا حيث كانت مركزا للصناعة ومستودعا السلاح فضلا عن تازة وبوغار والخروب وبسكرة[2] .

كان لسقوط هذه المدن من تلمسان إلى معسكر إلى المدية وبوغار في الفترة 1841 إلى 1842 أثرا بالغا في توقف مشروع الأمير وتعطيل تنظيم الدولة لينتهي به المطاف إلى إمارة صغيرة مرتحلة (الزمالة) .

كانت دولة الأمير عبد القادر تستمد قوتها السياسية من التوحيد الإداري الذي تخلى عن تعقيدات النظام العثماني وطابعه غير العادل ؛ فعلى غرار التقسيم الإداري العثماني الذي جعل من الجزائر أربع مقاطعات دار السلطان والبايليكات الثلاث ـ فان الأمير أنشأ بديلا عنها ضمن دوائر مماثلة .

1- الخليفاليك

[1] -Claude Collot, Op cit.p30
[2] -Claude Collot, Op cit , p21.

بلغ عدد الخاليفاليك التي استحدثها الأمير عبد القادر ثمانية في سنة 1839 ، اثنان منها في مقاطعة وهران ، في حين اعتبرت فيها كل من معسكر وتلمسان عواصم تابعة وواحدة في مليانة وواحدة في التل وواحدة في بلاد القبائل وواحدة على حواف قسنطينة في كل من إقليمي مجانة والزيبان، وأخيرا واحدة في الصحراء الغربية في ميزاب وأخرى بالصحراء الشرقية في جبل عمور والأغواط.

كان الأمير عبد القادر يختار خلفاءه خاصة من العائلات المرابطة ، على غرار "سيدي مبارك" في القليعة ، و"البركاني من البراكنة، والسي "احمد بن سالم" من منطقة القبائل ، والشيخ "بن عزوز" من طولقة بسكرة ، وكان تعيين هؤلاء جميعا غير محدد بالمدة الزمنية ويزاولون مهامهم وسلطاتهم في كل مجالات الحياة.

2- الأغالـتيك

قسم الأمير عبد القادر كل خاليفاليك إلى عدد من الأغاليك ؛ فبايليك التيطري قسمه إلى ثلاثة أغاليك بينما قسم سبو الى أربعة ، ويأتي على رأس كل أغاليك أغا يعين لمدة سنتين ، غير إن القرارات المتعلقة بالعقار تقع تحت رقابة عون يتبع الأمير ، وكان كل أغاليك يضم عدد من القبائل وضعت تحت قيادة القايد الذي يعين سنة واحدة قابلة للتجديد ، وكانت فرق القبائل تخضع بدورها إلى سلطة الشيخ ، وكان الأغا والقايد كليهما يتقاضيان أجرا ويستفيدان من 10/1من مستحقات الضرائب المحصلة وهي الخصوصية التي احتفظ بها الفرنسيون حينما عينوا موكليهم من الاغاوات والقياد .

1- سلم المسؤوليات

وضع الأمير عبد القادر سلما تراتبيا للموظفين يخضع لمراقبة الدولة ، وكان الكل مسؤولا عن وضعية تسييره ، فلم يحتفظ الأمير عبد القادر من النظام العثماني إلا بالألقاب وقضى على الامتيازات ، حيث وحد ورتب سلم الموظفين، وبذلك فهو أنشأ إطارا عصريا كان يستهدف من خلاله القضاء على التقسيم السابق وتنوع القوانين الخاصة.

كانت معسكر تمثل مركز الدولة الناشئة ثم انتقلت الى تقدمت وكان التنظيم الجديد يؤطر السكان الذين بقوا مجمعين في صيغة فرق قبيلية وكونفدراليات القبائل وكانت كل واحدة تستند الى قاعدة الشيخات والقعدات والأغاليك.

3- خصائص تنظيم الإدارة المالية عهد الأمير

يمثل إلغاء الأمير للامتيازات ذات الصلة بالقضاء والضرائب ، من ابرز سمات تنظيمه الذي وضعه الأمير. كما بات القضاة وحدهم المؤهلون باستصدار الإحكام ، سواء في داخل الجيش أو المجتمع ، حيث أن الأحكام كانت تسري على الجميع بشكل متساو ، ولعل المساواة تتضح أكثر في المجال الضريبي ، ذلك أن الأمير ألغى الفروق بين هذه القبائل ووضع الخراج ، وأضحى كل من يدفع الضرائب على قدم المساواة بخلاف النظام العثماني الذي أثقل قبائل الرعية بالضرائب،[1] في حين أعفى قبائل المخزن من المستحقات الضريبية.

[1] -Claude Collot, Op.cit.p30

قام الأمير عبد القادر على الصعيد الجبائي بإقرار قواعد الشريعة الإسلامية، ووضع الجميع في نفس النظام الجبائي ، حيث فرض الزكاة على الثروة الحيوانية، والعشور على المحاصيل الزراعية ، كما أنه فرض في وقت الحرب قيمة ضريبية استثنائية تحمل اسم المعونة ، وكانت الضريبة تفرض على قسم منها بالصيغة النقدية وعلى القسم الأخر بالصيغة العينية ، ويتولى القياد والاغاوات قبضها ، كما كان القياد مكلفين بأخذ الزكاة على الحبوب المخزنة في مطامير البايليك وكذا من قطعان المواشي .

هكذا استكمل الأمير عبد القادر التنظيم المالي بسك عملة موحدة تعتد بقطعة البوجو (وهو ما يعادل 6 فرنك سنة 1864) وأفضى إلى تجميع الأقاليم، وتشكيل دولة جديدة موحدة ومتماثلة، غير أن حروب المقاومة المسلحة مع قوات الاحتلال جعلها تتعثر وتفقد كثيرا من كيانهابعد 1842.

ويبدو أن ظهور محاولة فرنسا لتنظيم الأوضاع في الجزائر قد سار على نمط تنظيم دولة الأمير، فالماريشال "بيجو" قد استنسخ تجربة الأمير عبد القادر بل واحتفظ بالهايكل الترابية الإدارية التي وجدها في تنظيم دولته[1] ، وحتى حينما تم إعداد مخطط تنظيم قبائل الصحراء كان اقتراح العسكريين على غرار "ماري مونج" هو الاحتفاظ بنفس تنظيم الأمير عبدالقادر بالنسبة لقبائل "أولاد نايل".

3- 3 التنظيم الإداري الاستعماري وعلاقته بالتنظيم المحلي الموروث.

كان الفرنسيون مع بداية الاحتلال لا يملكون معلومات وافية ومفصلة عن عادات وتقاليد ولغة الجزائريين فحتى بعض المترجمين الذي وظفوا في وصل العلاقة بين جيش الاحتلال والجزائريين لم يحققوا إلا ما كانت الصدف توفره على غرار الغزو العسكري ، فلم يتمكنوا من فهم الإدارة العثمانية ولا إدارة الأمير عبد القادر إلا سطحيا ، ومع استقدام الأوروبيين الذي استقروا في المدن، لجأت سلطات الاحتلال إلى وضع إدارة مدنية تتعايش مع الإدارة العسكرية ، غير أن حالة الغموض التي لفت مستقبل التنظيم الإداري في الجزائر ، جعلت فرنسا تعتمد إدارة عسكرية كإطار قاعدي ، لكنها حافظت على التنظيم الإداري العثماني وعلى إدارة الأمير عبد القادر، ثم سعت إلى إنشاء تنظيم عسكري موحد، وفيما يلي نستعرض هذه التجربة وفق ما يلي :

1: اعتماد الإدارة العسكرية

في الوقت الذي كان فيه جيش الاحتلال يوسع من عملية الغزو العسكري ويحقق السيطرة على ضم الأراضي ، كان يعتمد بالموازاة ، على النظام الإداري العثماني الذي وجده في ارض الواقع إلى غاية 1840، وبعدما توسعت السيطرة العسكرية الاستعمارية إلى المناطق التي كانت خاضعة لسلطة الأمير القادر مابين 1840 إلى 1848 ، احتفظت فرنسا بالتنظيم الإداري الذي استحدثه ، واستنادا لهذين النموذجين المحليين ، قامت سلطة الاحتلال بوضع إدارة عسكرية باسم المكاتب العربية [2]

2: الاحتفاظ بالنظام العثماني

[1] -Ibid , p31

[2] - Claude Collot, Op.cit, p31

حاول الضباط الفرنسيون استرجاع تطبيق النظام العثماني الذي أوشك على الاختفاء بعد توقيع معاهدة 5 جويلية 1830 ، ففي المناطق المحاذية للبحر والتي كانت خاضعة مباشرة لسلطة العثمانيين استمر العسكريون في تطبيق نفس النظام العثماني بحيث أعيد تشكيل قبائل المخزن التي كانت تتمتع بامتياز غنائم الحرب ومن الإعفاءات من بعض المستحقات الضريبية.

كانت قبيلتا الدوایر والزمالة في مقاطعة وهران تتمتع بحق الامتياز فضلا عن قبيلة الغرابة التي كانت تحت سلطة ،حد الكراغلة المعروف ب"المزوي"، لكن السلطة العسكرية هي التي كانت تتمتع فعليا بحق التعيين لقادة القبائل وهي التي تراقب عملها عن قرب ، في حين كان القياد الذين احتفظوا بصفتهم كعسكريين ، مكلفين بجمع الوحدات العسكرية المحلية .

عينت فرنسا في مقاطعة الجزائر أغا العرب ، والذي كان يجمع بين الصفتين الإدارية و الاستخباراتية ، وقد تولى هذا المنصب في البداية احد تجار العاصمة ، ثم اسند لزعيم روحي وهو الحاج محي الدين من عائلة المرابط سيدي مبارك من مدينة القليعة ، ولاحقا استخلفه العقيد ماري مونج ، لكن هذا المنصب تم إلغاءه سنة 1837 ، بعدما استحدثت مديرية الشؤون العربية في مقاطعة الجزائر[1].

كانت مقاطعة قسنطينه تخضع لمجموعة ارستقراطية ، تنحدر من مجموعة من العائلات الكبرى على غرار عائلة المقراني و بن قانة وبن عيسى .

وبعد سقوط قسنطينة سنة 1837 تخلت هذه العائلات عن احمد باي للاحتفاظ بامتيازاتها التقليدية ، وكانت هذه العائلات بعد آن تتم القسم ، تتحمل الأعباء المفروضة عليها، وتلتزم بالمدد بالجند وتحتفظ بالتكاليف المنوطة بها ، فكانت تمارس صلاحيتها بقدر من الحرية مقارنة عما كانت عليه في وقت الباي الذي كان يراقبها عن قرب.

كان هؤلاء القادة يرثون ويورثون القيادة ، بينما كانوا في المقابل هم من يحددون وعاء الضريبة ، وهم من يصادرون لحسابهم أراضي العزل والحبوس ، كما كانوا يقفون على ضمان مداخيل الضريبة ويحافظون على النظام لفائدة سلطة الاحتلال وتعود مرحلة تطبيق هذا التنظيم في إقليم قسنطينة إلى عهد الماريشال فالي (Valée) سنة 1838، والتي استكمله لاحقا الجنرال "نيقريي -Negrier " ، غير أن استئناف الحرب ضد الأمير عبد القادر بقيادة الجنرال "بيجو - Bugeaud" ، أدى الى خضوع المناطق التي كانت بحوزة الأمير فلجا حينها "بيجو - Bugeaud" ، إلى تعديل التنظيم في المناطق المحتلة ، ووضعها تحت تنظيم الذي كان قد اقره الأمير عبد القادر.

3: الاحتفاظ بنظام الأمير عبد القادر

قرر الجنرال "بيجو" المحافظة على النظام الذي أقره الأمير عبد القادر في معظم الأجزاء التي كانت خاضعة لسلطته في مقاطعتي وهران والجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1841-1848 ، ذلك أن الأمير كان يتمتع بمعرفة عميقة بمختلف دوائر الأقاليم والعلاقات فيما بين القبائل وموازين المصالح المتبادلة فيما بينها ، فقد كان خبيرا بمعرفة الرجال والأشياء معا ، لذلك تعمدت سلطة الاحتلال الإبقاء على نظام الأمير ، إلا أنها خالفت القاعدة أحينا ، فقلصت بعض

[1] - Claude Collot, Op.cit, p31.

تقسيمات الأمير الإدارية وعدلت حدودها في اتجاه كان يهدف إلى الحد من حجم وأهمية المقاطعة الإدارية يحدوها في ذلك الاعتبار الأمني والخوف من المقاومة [1]

أنشأت سلطة الاحتلال الفرنسي استنادا إلى نموذج تنظيم الخالفاليك ، دوائر فرعية تضم الأغاليك أو القاعدات الكبرى، التي احتفظت بها ، وأجرت تعديلات على السلم التراتبي لمنصب الخلفاء و الأغاوات والشيوخ ، بحيث أضافت منصب الباشاغوات في مراتب السلم، وأضحى الترتيب يبدأ من الأعلى إلى الأسفل بمنصب الخليفة ثم يليه الباشاغا ثم الأغا ، وكانوا جميعا يتمتعون بنوع من الاستقلالية ، وكانت تأتي على رأس المناصب الدنيا ، لكل من الأغوات والشيوخ ، الذين انحصر وجودهم في قيادة القبائل الكبيرة.

وكان كل هؤلاء القادة يعينون من طرف السلطة الفرنسية، ويتقاضون عنها راتبا ، ويتولون قيادة الوحدات العسكرية المساعدة ، لكن مسؤولية رواتب الجند كانت تقع على مسؤولية السلطة الفرنسية ، وكان هؤلاء ملزمون باستخلاص الضرائب ، في الوقت الذي كانوا يستفيدون فيه من زيادة على رواتبهم ، علاوة ب 10/1 من الموارد المحصلة.

وفي 17-01-1845 صدرت أمرية تضمنت الاحتفاظ بحقوق التقاضي والغرامات وفق سلم تراتبي محكم ، بحيث منحت الحق للبشاغوات بإمكانية الحصول إلى غاية 100 فرنك ، والى غاية 50 فرنك للأغوات والى 25 فرنك للشيوخ ، الذين يستفيدون ب10/3 منها ، ويحتفظون بحق تنفيذ السخرة على مرؤوسيهم في أعمال الحرث والحصاد ونقل الحبوب.وكل ذلك تحت سياسة الإغراء وشراء الذمم التي ورطت هؤلاء القادة في ارتباط مصير حياتهم بالمحافظة على النظام [2].

احتفظت سلطة الاحتلال في الظاهر بتنظيم الأمير عبد القادر لكنها استعارت منه ما كان ضروريا لاستمرار التحكم في مصالحها والمحافظة على الاستقرار ذلك أن الإطار الجديد لم يكن كسابقه ، إذ أن الأمر كان يتعلق بالشأن العسكري والاستعماري ، فهذه الإدارة المستحدثة لم تكن في الواقع سوى واجهة تتصرف خلفها السلطة العسكرية بأداة المكاتب العربية، التي تزايد تدخلها في السلطة شيئا فشيئا إلى أن مثلت في الأخير، السلطة الفعلية ، ومن خلال هذه الآلية، ظهرت الوحدة الإدارية للأقاليم المحتلة ،فكل هذا التغير انبثق في الأصل، من الهياكل القاعدية التي كانت قائمة سابقا والتي كانت تتسم بشئ من التنوع، و كانت تحتوي على ثلاثة أنماط من النظام ، غير أن سلطة الاحتلال استحدثت تشكيلة عسكرية واحدة تعلو الأنماط الأخرى ،وهي المكاتب العربية.

4- إنشاء نظام عسكري موحد عبر المكاتب العربية عهد بيجو

حينما بدأت جيوش الاحتلال على عهد " بيجو " تزحف على حساب أراضي دولة الأمير عبد القادر ، باشر هذا الأخير، في وضع تصميم لهياكل جديدة تقوم بمراقبة القادة الأهالي، وجاء قرار أوت 1841 لإنشاء مديرية الشؤون العربية لمقاطعة الجزائر .

---

[1] - Claude Collot, Op cit.p32

[2] - Claude Collot, Op cit.p32 .

قسم "بيجو" الأقاليم التي سيطر عليها جيش الاحتلال إلى ثلاث قسمات ومناطق، يتولى قيادة كل واحدة منها ضابط بصفة جنرال يدعمه مكتب قسماتي للشؤون العربية ، ويتوزع كل قسم بين عدد من الدوائر الفرعية الأكثر اتساع وهي تشبه إلى حد ما الدوائر التي نشأت في المستقبل ، وكانت كل دائرة فرعية تتمتع بمكتب الشؤون العربية من الصف الأول، يقودها عقيد و يتولى بدوره تعيين قياد القبائل بناءا على اقتراح مكتب الدائرة.

تنقسم كل دائرة فرعية إلى عدد من الدوائر الصغيرة التي تشبه الخاليفاليك عند الأمير عبد القادر ، وكانت كل دائرة تحتوي على مكتب عربي من القسم الثاني بقيادة نقيب ، وكان في بعض الحالات حيث الدوائر الكبيرة يضاف إنشاء مكاتب ملحقة . و كان كل مكتب دائرة يضم رئيس مكتب ، ويساعده ضباط مساعدون وقاضي وأمين فرنسي عسكري وأمين جزائري ومترجم وكذا شاوش، بمعنى طاقم من الموظفين بتعداد عشرة أشخاص، يمثلون مزيجا من الفرنسيين والجزائريين ، وهذا قد يكون مؤشرا عن وجود علاقة شكلية بين العنصر المحلي والعنصر الأوروبي[1].

كان هذا السلم التراتبي في المهام يتصل بقادة الأهالي الجزائريين عبر سلسلة من القادة تبدأ من الخليفة إلى الباشاغا إلى الأغوات المستقلين، وكانوا جميعا ، يتبعون قيادة القسم ، ويعينون من طرف الملك، وكان الأغوات الذين يتولون قيادة الأغاليك مقسمين إلى ثلاثة أصناف من الرواتب ، ويتم تعيينهم بعد اقتراح من الخليفة أو الباشاغا ، ويتلقون الأوامر من طرف التقسيم الفرعي .و كان عقداء التقسيم الفرعي يعينون الشيوخ ورؤساء القبائل الذين يتبعون قيادة الدائرة ، بينما كان قادة الدائرة يعينون شيوخ القبائل الصغيرة وعبر وساطتهم يتبعون قياد القبائل الكبيرة.

هكذا كانت مختلف مستويات التقسيمات التي وضعتها سلطات الاحتلال تمارس الحكم الفعلي عن طريق المكاتب العربية بجميع هياكلها، فهي التي كانت تراقب وتوجه عن كثب كافة القادة الأهالي ، حتى فيما يتعلق بتفاصيل الحياة الدقيقة ، وهي التي التزمت بتطبيق السياسة التي كانت تقررها الحكومة . كانت هذه الكتلة العسكرية تمثل العمود الفقري الذي وحد الإدارة ، في الوقت الذي قلص أهمية قادة الأهالي.

والظاهر أن التنظيم استمر بعد 1848 ، حينما تم إنشاء المقاطعات ، ويمكن توضيحه من خلال المخطط الذي يعكس مقاطعة الجزائر سنة 1848 كما يلي :

مخطط تنظيم مقاطعة الجزائر سنة 1848[2]

التقسيم الفرعي الجزائر	التقسيم الفرعي للمدية	التقسيم الفرعي للشلف	التقسيم الفرعي لمليانة
1 -دائرة البليدة تضم قديما وطن بني خليل	1- أغاليك التل	1- الخاليفاليك السابق لمستغانم ويضم -دائرة تنس(البلدية	1- الخاليفاليك السابق لمليانة بشاغاليك جندل

[1] - Claude Collot, Op cit.p33
[2] - Claude Collot, Op cit.p34

		المختلطة لتنس) وقاعدتين.	
2- أغاليك الخشنة يضم قديما قبائل الخشنة وبني موسى	2- أغاليك القبلة (البلدية المختلطة لقصر البخاري)	2- أغاليك الأصنام ويضم نهر الشلف .	2- أغاليك جندل
3- دائرة دلس - دائرة - ثلاثة أغاليك - خاليفاليك سبو - ثلاثة أغاليك	3- أغاليك الشرق (البلدية المختلطة لعين بوسيف ، سيدي عيسى وبوسعادة)	3- أغاليك الونشريس (البلدية المختلطة للونشريس)	3- أغاليك بزيزوق
	4- أغاليك ولادنايل (بلدية مختلطة الجلفة)		4-أغاليك براز
	5-قاعدة المويعدات		5- دارة (البلدية المختلطة لشرشال) وتضم اغاليك زاتيمة وقاعدتين
			6-أغاليك حجوط
			7- بشاغليك ويضم أغاليك ولاد بسام (البلدية المختلطة للسرسو) وقبيلة ولاد عياد)

4-3 : الإستيطان الأوروبي وأثره في ظهور مؤسسات الحكم

ليس من السهل تحديد المعالم الكبرى لتطور المؤسسات الحكومية خلال الفترة الاستعمارية في الجزائر (1830 – 1962) ذلك أن إدارة الاحتلال كانت تلجأ للتغيير المستمر لسياسات ونظم عديدة ومختلفة ، تبعا لتطور الأحداث السياسية والعسكرية ، سواء ما تعلق بالمقاومة التي لم تعرف الهدنة في مقارعتها للاستعمار، أو بالنسبة للتحولات التي عرفتها عديد النظم والدساتير الفرنسية التي بلغت ستة أنظمة ما بين 1830-1962 ، زيادة على الأحداث الكبرى التي ارتبطت بالحرب الفرنسية البروسية سنة 1870، والحربين العالميتين الأولى والثانية، وما لحق جراء كل ذلك من تغيرات في ذهنية المجتمع الكولونيالي.

لم تستقر إدارة الاحتلال على نموذج سياسي واحد ، غير انه يمكن تمييز ملمح عام يتضمن اتجاه واضح لم تنحرف عنه مختلف الحكومات التي تولت الحكم في الجزائر ، إذ ظلت الجزائر تمثل مستعمرة فريدة ضمن وضع قانوني خاص ، يختلف عن باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى.

وقع الداي حسين على معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 ،غير أن بداية التنظيم المؤسساتي كانت مع صدور أمرية 22 جويلية 1834، التي وصفت الجزائر بالأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية، ونقلت إدارتها وقيادتها لشخص الحاكم العام الذي كان يتبع وزارة الحربية[1].

انتجت السياسة الاستيطانية التي استحدثها الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ الغزو الأول 1830 تدفق موجات بشرية من أوروبا إلى الجزائر بهدف الاستقرار بشكل دائم والعمل على إبادة وإقصاء العنصر المحلي .

وقد لقي تشجيع بناء المستوطنات سرعة ملفتة جعلت عدد المستوطنين يرتفع من 160.000 نسمة سنة 1856 إلى 630.000 نسمة سنة 1901 ثم الى 900.000 نسمة سنة 1954 .

وإذا كان البحث عن تشجيع التجارة وتكوين الإطارات في مجال الصناعة والإدارة وراء تزايد عدد المهاجرين الأوربيين الوافدين على الجزائر، فان استغلال الأرض قد شكل احد ابرز أسباب تطور الاستيطان في الجزائر .

أوجد الاستيطان مجتمعا جديدا يختلف في أصوله ودينه وعاداته وتقاليده عن المجتمع الجزائري، وأصبح في المقابل يسيطر على الأرض والإنسان معا .

ورغم أن إدارة الاحتلال كانت قد تعهدت بموجب معاهدة 5 جويلية 1830 حماية وضمان الدين الإسلامي والقانون الخاص الذي يرتبط بالشريعة الإسلامية ، وتحقيق الإدماج الكامل للشعب الجزائري ، إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع أصوات المعمرين للمطالبة بقواعد حكم مماثلة للإدارة السائدة في فرنسا، واتضحت معالم هذه الرؤية بمرور الوقت واستقرار المستوطنين في مختلف المناطق، إذ تمسك المعمرون بمطلب استنساخ نموذج الإدارة في فرنسا ليسري على وضعهم في الجزائر ، الأمر الذي جعل الإدارة في الجزائر تأخذ شكلا خاصا ، حيث كان دور فرنسا يقتصر على تاطير البلاد المحتلة بغير المستوطنين.

لقد أراد المستوطنون الاحتفاظ بدور الامتياز على حساب العنصر المحلي في إدارة الحياة السياسية والاقتصاد ، وهو ما فسرته التغيرات اللافتة في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر ، التي يمكن تحديد المخطط العام لها، في ثلاث مراحل كبرى .

أ- مرحلة التنظيم 1830-1900

تميزت بنوع من التململ في تقديم حلول ومقترحات عديدة ومتنوعة بين هل نجعل من الجزائر مستعمرة ؟ أم مملكة عربية ؟ ، أو ملحقة تابعة لفرنسا ؟أم مجرد وحدة إدارية مستقلة ؟ ومع ذلك فقد وضعت فرنسا العناصر الأساسية للمؤسسات الجزائرية وحددت السياسات التي تتبعها.

ب- مرحلة الشراكة 1900-1956

[1]- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص20.

حاولت فيها فرنسا المزج بين ثلاث نماذج من التصورات الكلاسيكية للاحتلال، حيث ميز الاختيار الأول بين شخصين مختلفين من حيث العرق ، حيث الفرنسي الذي يتمتع بحق المواطنة ، والأهلي المسلم الذي تمنعه خصوصياته الثقافية ، وتلزمه قوانينه الجنائية والعسكرية بأن يبقى بعيدا عن القانون الفرنسي ، وسعى الاختيار الثاني إلى الإدماج الإداري الذي يفتح الباب أمام شريحة من الأهالي للارتقاء إلى حق المواطنة ، شرط التخلي عن الأحوال الشخصية، وأخيرا الاستقلالية المالية والاقتصادية المرفقة بخصوصية النظام التشريعي والاحتفاظ بالقانون الخاص[1].ثم مرحلة الإدماج حتى استرجاع السيادة الوطنية 1962.

لعل هذا العرض الموجز للمخطط السالف الذكر والذي يستوجب استبيانه وتفصيله قد يمنحنا فرصة للحصول على نظرة شاملة، قد تتيح لنا فهم التطور الصاخب الذي عرفته مختلف المؤسسات الإدارية والقضائية والمالية والحريات العامة والحركات السياسية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا : المراحل الكبرى للتنظيم الإداري في الجزائر

كانت الفترة الممتدة من 1830 إلى 1900 مفعمة بالنشاط والحركة و مع كثرة الأحداث المصيرية الكبرى التي عرفتها الجزائر، استثمرت سلطات الاحتلال في عديد السياسات التي انتهت كلها بالفشل، ولم تستقر ولا على واحدة منها، رغم أن بعض المؤسسات عرفت استقرارا وثباتا ،حتى عندما كانت السياسة المعتمدة نفسها تنتهي بالزوال .

وعلى أية حال فإن هذه الفترة عرفت مرحلتين أساسيتين حيث المرحلة العسكرية والمرحلة المدنية .

1- مرحلة النظام العسكري (1830-1870)

لم تكن الأوضاع السائدة في فرنسا حينما قررت إرسال حملتها العسكرية إلى الجزائر في جوان من عام 1830 توحي بالسلم والاستقرار، ذلك أن "شارل العاشر" صاحب المشروع ، لم يستطع المحافظة على عرشه ، بعد ثلاثة أسابيع فقط من سقوط العاصمة الجزائرية ، لينتقل الحكم إلى ملكية جويلية التي دشنها "لويس فيليب" [2]، ومنذ ذلك الحين اتضح دور القائد العسكري الذي أصبح مركز كافة السلطات، وأنتج بذلك نظاما عسكريا صريحا استمر إلى غاية 1845.

لقد صدرت أمرية 22 جويلية 1844 بهدف معالجة تنظيم الأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية على حد التعريف القانوني الفرنسي[3] ، وهو نفس التاريخ الذي تقرر فيه إلحاق الجزائر رسميا بفرنسا ، وقد استهدفت هذه الأمرية ، تمييز إدارة القيادة العليا ، ولذلك أنشأت منصب

---

[1] - Claude Collot, Op.cit.p6.

[2] - لويس فيليب (1773-1850م): ملك فرنسا(1830-1848م) خلفا للملك شارل العاشر الذي أطاحت به ثورات جويلية 1830، عمل على توسع احتلال الجزائر ،وقمع المقاومات الشعبية ، ومصادرة أراضي القبائل الثائرة عرف عهده بانتقال الثورة الصناعية إلى فرنسا ما سمح باختراعات كثيرة منها السكة الحديدية ، ساند استقلال بلجيكا وهولندة ، اشتدت في عهده هيمنة البرجوازية مما أدى إلى بروز المعارضة التي أطاحت به من خلال ثورات 1848م، فتنازل عن العرش ،ونفي إلى انجلترا التي توفي فيها.

[3] - كمال كاتب ،المرجع السابق ،ص 33.

الحاكم العام، الذي كان يستند إلى وزير الحربية، ويساعده في ذلك موظف مدني- intendant civil ووكيل عام للجمهورية ، ومدير للمالية على رأس مختلف المصالح.
وهكذا أصبحت الجزائر تسير بالأمريات الملكية ، وليس قوانين باريس، وخضعت بذلك لنظام تشريعي خاص استمر إلى غاية 1947.

استمر تركيز السلطتين العسكرية والمدنية في شخص الحاكم العام ، بعد تعيين الجنرال "دارلون دروي- D'Erlon Drouet " ، وبدت ثغرات النظام العسكري التي بدت ملامحه تتكشف، بمجرد أن أوشكت الحملة على انجاز نصف مهمتها على يد "توما س بيجو" ، فمعظم الغرف القضائية كانت تعتبر الجزائر ملحقة فرنسية ، واستمرت دعوة المستوطنين في المطالبة بالحقوق والضمانات باندماج فرنسا والجزائر[1].

لقد بدأت عملية إقرار سياسة الإدماج الإداري منذ 1845، وأضحت الموارد والنفقات كجزء من ميزانية الدولة الفرنسية .

وفي 18 افريل 1845 صدرت أمرية تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات ، تأخذ نظاما مدنيا يخضع لنفس النظام السائد في فرنسا [2]، وفي 1847 تم إنشاء مديرية الشؤون المدنية في كل عمالة ، كما يجب التنويه بقانون 18 جويلية 1837 الذي اقر سريان تطبيق القوانين المتروبولية على البلديات وعلى المدن التي تتمتع بمجلس بلدي ، حيث كان الملك حينها ، يعين ¼ من المستشارين المسلمين واليهود وباقي الأجانب.

صدر مرسوم 4 مارس 1848 عشرة أيام بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في فرنسا ، وتقرر اعتبار الجزائر قطعة لا تتجزأ من الأقاليم الفرنسية[3] ، وتم اتخاذ مختلف التدابير لأجل وضع كل ما يمكن تحقيق النظام الإداري السائد في فرنسا ، حيث تضمن البند 21 من دستور 4 نوفمبر 1848 منح الحق لفرنسيي الجزائر انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني ، وقد أنشأ الدستور ذاته ، ثلاث عمالات بمجالس عامة ، ومجالس بلدية منتخبة من طرف الأوروبيين، يتولى حكمها ، ولاة (préfets) ونوابهم (sous préfets) ،غير أن الأقاليم العسكرية احتفظت بنفس الإدارة السابقة .

كما تضمن قرار 16 أوت 1848 ربط العدالة والتعليم العمومي والمالية والشؤون الدينية رأسا بالوزارات الفرنسية المؤهلة[4].

لقد تسبب تغيير الحكومات الذي بلغ ستة مرات في ظرف ثلاث سنوات وكذا الصراعات بين السلطة المدنية والعسكرية ، في حالة من الفوضى لم تنته إلا بانقلاب 2 ديسمبر 1851 ، ليدشن عهد الإمبراطورية ويفتح الباب لعودة النظام العسكري ، والى سياسة الاستقلالية ، بدون أن تتراجع عن معظم تدابير الإدماج الإداري.

وفي 4 أوت 1851 صدر قانون يسمح بإنشاء البنك الجزائري الذي أسندت له مهمة بعث عملة جزائرية ، كاشفا بذلك ، أول إشارة عن استقلالية نسبية للجزائر.

---

[1] - E. Pélissier De Reynaud , Annales Algérienne, Tome 1, Librairie bastide ,Paris, 1854,p407

[2] -عميراوي حميدة ، قضايا مختصرة من تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى، الجزائر ،2005 ، ص127.

[3] - يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1962، ديوان المطبوعات الجماعية ،2007، ص 15.

[4] - صالح عباد ، المرجع السابق ، ص20.

لقد ألغى دستور 14 جويلية 1852 الحريات التي منحها دستور 1848 ، ورغم أنه زاد من عدد الممثلين الجزائريين في السلك التشريعي ، إلا أن السلطة العسكرية أضحت في المقابل تمارس عملها بغير رقابة ، وتم إنشاء المكاتب العربية المدنية .

أنشأ نابليون الثالث بموجب مرسوم 24 جوان 1858 وزارة الجزائر ، وألغى بذلك الحكومة العامة ، في حين تم تحويل المصالح إلى باريس، و توسعت السلطات في المقاطعات ، غير أنها احتفظت بنفس الاختصاصات التي كانت ممنوحة للمكاتب العربية العسكرية[1] ولولاة المقاطعات ، كما أعيد وضع المجالس العامة الخاضعة لسلطة التعيين ، لكن هذه التجربة أثبتت فشلها.

وفي 1860ألغيت وزارة الجزائر، وأعيد مرة أخرى منصب الحاكم العام الذي أسند للماريشال "بيليسيي" ، وتم نقل كل المصالح من باريس إلى الجزائر، وأصبح الحاكم العام يشتغل بمرافقة مجلس استشاري ، ويمارس سلطته على الأقاليم العسكرية بواسطة نائب الحاكم العام ، قائد هيئة الأركان للجيش .

وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعيش هذه الظروف الخاصة، كان "نابليون الثالث" بصدد طرح فكرة المملكة العربية[2] في الرسالة التي بعث بها إلى "بيليسي" ، والتي نشرت سنة 1863.حيث جاء فيها " ليست الجزائر مستعمرة بالمعنى الحرفي للكلمة لكنها مملكة عربية ، حيث أن الأهالي يتمتعون بنفس الحقوق في النيل من حمايتي على غرار المستوطنين ، انني بصفتي إمبراطور العرب فأنا كذلك بالنسبة للفرنسيين"[3].

كان تصور "نابليون"يعكس تدبيرين متناقضين حيث تضمن القرار المشيخي ل22 افريل 1863 الخاص بالملكية العقارية، الاعتراف بحق الملكية للقبائل على الأقاليم التي يتمتعون بحيازتها بصفة تقليدية و دائمة ، ريثما يتم تسجيل التدابير الموجهة لتسهيل إقرار الملكية الفردية ، وكان القانون يتوخى ثلاث عمليات عبر:

1- تحديد أقاليم القبائل .

2- توزيع الأراضي على مختلف الدواوير مع التحفظ على الأراضي التي يمكن أن تحمل صفة أملاك البلدية .

3- إقرار الملكية الفردية بين أفراد الدوار كلما كان ذلك ممكنا.

لقد أنشأ القرار المشيخي وحدة (الدوار) التي تحددت إقليميا، والذي كان قد مثل القاعدة الأساسية لنشأة البلدية والتنظيم البلدي في الجزائر ، غير أن هذا التدبير قد اقلق الارستقراطية المسلمة التي شعرت بتهديد أملاكها ، وقضت على الأسس التقليدية للمجتمع القبلي ، بل وأثارت انتفاضات في بلاد القبائل وفي منطقة الغرب الوهراني لثورة أولاد سيدي الشيخ في ربيع 1864.

---

[1] - Claude Collot, Op.cit, p7.

[2]- تعبير ظهر في ستينات القرن التاسع عشر ، تضمنت جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القدر ملكا عليها نائبا عن الإمبراطور نابليون الثالث ،وفشل المشروع بعد رفض الأمير الإقتراح وهزيمة نابليون الثالث أمام بروسيا ونفيه بعد حرب السبعين.

- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية،ج1، المرجع السابق، ص11.

[3] - Claude Collot, Op.cit,p7.

كان قانون 14 جويلية 1865 المتعلق بالقانون الأساسي للجزائريين غير الأوروبيين، قد وضع التمييز بين المواطن وغير المواطن ، من خلال العلاقة التي تربط الشخص بالقانون الخاص بالمسلمين ، حيث أتاح البند الأول حق الجنسية للمسلم ، ولكن ضمن اشتراطات حددها النص "يعتبر الأهلي الفرنسي فرنسيا على أن لا يبقى خاضعا لقانون المسلمين. ويمكن أن يستدعى للخدمة العسكرية، والى تأدية الخدمة المدنية في الجزائر . كما قد يرتقي وفق طلبه للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي ،غير انه في هذه الحالة يتعين عليه الخضوع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية "[1] .

لقد مثل هذا النص حجر الزاوية في التأسيس لسياسة الأهالي ، ويبقى واحدا من القواعد التي ارتكز عليها النظام السياسي والإداري في الجزائر إلى غاية صدور قانون 7 ماي 1946.

صدر مرسوم جويلية 1864 والذي وسع من صلاحيات السلطة العسكرية على الإدارة المدنية بإنهاء مديرية الإدارة المدنية ، وإخضاع ولاة المقاطعات لجنرالات الدوائر ، في الوقت الذي تقلصت فيه الأقاليم المدنية ، ومع ذلك، فان التنظيم البلدي نشأ من جديد بعد إلغاء المكاتب العربية المقاطعاتية في 1868[2].بحيث تم تقسيم كل الأقاليم إلى بلديات وهي نوعان:

1: بلديات كاملة الصلاحيات-Communes de Plein Exercices

تقع في الشمال ذات أغلبية أوروبية أعضاء مجالسها أوروبيين منتخبون يشاركهم ¼ من المسلمين المعينين، ورئيس مجلسها أوروبي منتخب

2:بلديات مختلطة -Communes Mixtes

تقع في الشمال ذات أغلبية أوروبية تطبق فيها القوانين العسكرية على المسلمين والمدنية على الأوروبيين وأعضاء مجلسها أوروبيون منتخبون ، والجزائريون معينون من الباشاغاوات والباشا. وتدريجيا تتحول بعض البلديات المختلطة إلى أخرى كاملة ، حينما يكون العنصر الأوروبي هو الغالب .

3 ـ المناطق العسكرية في الجنوب:

تضم المناطق الصحراوية والسهبية حيث الأغلبية الجزائرية تديرها سلطة العسكرية بواسطة المكاتب العربية المتكونة من ضباط عسكريين وقيادة الباشاغاوات.

ثانيا : المراحل الكبرى للتنظيم إلإداري في الجزائر خلال فترة الحكم المدني

اتخذ الهيكل الإداري للجزائر منذ 1840 أشكالا متعددة تحددت معالمه تدريجيا حتى صدر في 29 مارس 1871 قانون تعيين حاكم مدني تابع لوزارة الداخلية .

3-5- بدايات الإدارة المدنية في الجزائر

كانت الإدارة العسكرية الفرنسية في الجزائر قد اتسمت بنوع من التحول والانتقال. وقد كان عليها التحول التدريجي تبعا لوتيرة الغزو والسيطرة العسكرية من جهة ، وحسب فهم تفاصيل الحياة الجزائرية من جهة أخرى ، وكذا محاولات احتواء الجزائريين ضمن نظام القانون العام، القائم على النموذج الفرنسي.

---

[1] - Claude Collot, Op.cit, p9.

[2] - شارل روبير آجرون ،المرجع السابق ، ص28.

والظاهر أن الإدارة المدنية كانت قد تأسست في الجزائر منذ 1830 وقد مست في البداية ، المدن الكبرى وتوسعت شيئا فشيئا لتشمل البلديات التي كان يقيم فيها السكان الأوروبيون بعدد معتبر.

وقد تتابع نظامان إداريان على أرض الواقع إلى غاية تأسيس المقاطعات (Département)على يد الجمهورية الثانية ، فالمدن كانت أول من اعتمد إدارة مدنية منذ 1834، وكان ذلك حتى قبل صدور أمرية 1845، التي تضمنت إنشاء العمالات(Provinces) الثلاث ، التي كانت كل واحدة منها تحتوي على إقليم مدني.

3-5-1:الإدارة المدنية في المدن والبلديات

سوت أمرية 1834 تنظيم الأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية ، وتبعتها قرارات سبتمبر 1834 التي جاءت لتضبط معترك الإدارة المدنية التي نشأت في المدن ذات الأكثرية الأوربية ، حيث تم تعيين ضابط مدني- Intendant civil في مدينة الجزائر ، وضابط أقل درجة في عنابة ووهران ، وكان الضابط المدني يتمتع بنفس المسؤوليات التي كانت بحوزة (والى المقاطعة- préfet) في فرنسا، غير أنه لا يتحكم في مسائل الشرطة والإعلام والشأن الديني وشؤون العقار ، وكان الضابط المدني والى غاية 1858 ، لا يتمتع بالاختصاصات القضائية، إلا على مدينة الجزائر.

وكان الموظفون المحليون ، وأعوان التعليم العمومي ، وقطاع الأشغال العمومية والجسور والصحة ، وكذا الموظفون المكلفون بالاحتلال ، يخضعون كلهم لسلطة الضابط المدني ، كما كانت البلديات المحيطة بالجزائر تابعة لسلطته في سنة 1835، وكانت تضم مناطق بوفاريك والدويرة والبليدة في سنة 1843، غير أن بعض المناطق البعيدة ، اقتضت تكليف نواب بصفة محافظين مدنيين للأشراف على إداراتها، وكان قد تقرر إنشاء المحافظين المدنيين في 1834، غير أن بداية مزاولة مهامهم لم تنطلق إلا سنة 1840، في بلديات القبة ، والدويرة ، وبوفاريك، والحميز ، وقد تم تكليفهم بإدارة الجيوب الأوروبية في المناطق العسكرية.

كان المحافظ المدني يجمع في شخصه سلطات رئيس البلدية ، قاضي الشؤون المدنية والتجارية ، محافظ الشرطة ، وكيل الجمهورية ، وقاضي التحقيق .

وكان يعاونه في ممارسة هذه المهام المضاعفة ، أمناء ومترجمون وحراس مستوطنون . وقد تشابهت سلطاته مع ضابط المكاتب العربية . كما كان الهدف من استحداث هذه المحافظات التحضير لإنشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ضمن الأقاليم العسكرية ، وقد استمر قيام هذه المحافظات إلى غاية 1875 [1].

3-5-2:ظهور العملات الثلاث (Provinces)

تضمنت أمرية 15 افريل 1845 تقسيم الجزائر إلى ثلاث عملات وهي وهران والجزائر و قسنطينة . وكانت كل عمالة تضم ثلاث أنماط من الدوائر(Circonscriptions) .

[1]- Claude Collot , Op.cit, 36.

نظم قانون الحق العام ، الإقليم المدني الذي كان يضم عدة بلديات ومحافظات مدنية ، لتسهيل وضع المصالح المدنية . و قد كان يخضع للضابط آو إلى نائبه.

لقد تم وضع الأقاليم المختلطة ضمن نظام انتقالي ، ورغم أن بعضها كان قد سكنها العنصر الأوروبي من قبل، غير أنه لم يكن بالإمكان إنشاء كافة المصالح بها ، ولذلك كانت الإدارة العسكرية هي من يمارس السلطات المدنية بها ، وكان القادة العسكريون للدوائر Subdivision، أكثر من تولى المسؤوليات المنوطة بالمحافظ المدني داخل المدن.

كانت الأقاليم العسكرية تخضع للمكاتب العربية العسكرية ، بحيث لم يكن ممكنا للأوربيين الاستقرار بها في الحالات الاستثنائية، ولذلك كانوا يخضعون للتنظيم الذي تقرره المكاتب العربية

أوشكت المبادئ العامة للتنظيم الإقليمي على الاستقرار بصفة كاملة في نهاية عهد الملكية جويلية 1848 بفرنسا ، إذ جمعت الفترة الممتدة من 1848 إلى 1856 نمطين من الإدارة المدنية و العسكرية ، غير أن هذه الأخيرة كانت تفقد مكانتها في الميدان بالتدريج لصالح الأولى

3-5-3:التنظيم المقاطعاتي للجزائر

وضعت الجمهورية الثانية مخططا يقضي بإقرار سياسة إدماج ضيقة النطاق، فإذا كان تصريح 4 نوفمبر 1848، قد أعلن عن أن الجزائر تعد إقليما فرنسيا، فإنها كإقليم، لم تخضع لنفس النظام الإداري المدني ، على شاكلة النموذج المعمول به في فرنسا ، إذ في الوقت الذي تمت فيه المحافظة على تقسيم العمالات الثلاث (Provinces)[1] ، جاء قرار 9 ديسمبر 1848 لاغيا الأقاليم المختلطة ،ووزع في المقابل ، كل مقاطعة إلى أقاليم عسكرية ، يتولى حكمها جنرال الدائرة(Division) ، وكذا إلى إقليم مدني بصفة مقاطعة (Département) ، وانقسم هذا الإطار المقاطعاتي إلى فئتين من الأقاليم استمرت إلى غاية 1870.

3-5-4: الإدارة المقاطعاتية الثنائية (Dualiste)

اعتمدت الجزائر في الفترة الممتدة من 1848 إلى 1870 إدارة مقاطعاتية ثنائية ،غير أنها أخذت تتوحد تدريجيا بعد 1870 وإلى غاية 1922. وإذا كانت الجمهورية الثانية قد احتفظت بالعملات الثلاث التي نشأت بموجب الأمرية الملكية في سنة 1845 ، فإنها استحدثت فيها تقسيما خلق نوعين من الأقاليم ، شمل النوع الأول الأقاليم المدنية التي أقيمت فيها مقاطعات ، يتولى السلطة في كل مقاطعة منها شخص يدعى (الوالي - Préfet)، وشمل النوع الثاني الأقاليم العسكرية التي يحكمها جنرالات الدائرة(Généraux De Division) ، غير أن هذه الثنائية أثارت صراعات عدة بين الولاة (Préfet) من جهة ، والجنرالات (Généraux) من جهة أخرى ، حيث عرفت الفترة مابين 1848 إلى 1864 نوعا من المساواة بين الولاة والجنرالات(Généraux) ، لكن سرعان ما أصبح فيه الولاة (Préfet) خاضعين لجنرالات مقاطعاتهم إلى غاية 1870[2].

3-5-5:هياكل الإدارة المدنية

---

[1] - Claude Collot , Op cit,p37.

[2] - Claude Collot , Op cit,p37 .

تضمن قرار 9ديسمبر 1848 إنشاء (المقاطعات- Département) في الأقاليم المدنية للعملات الثلاث ، إذ كان الوالي (Préfet) يتولى إدارة الأقاليم المدنية المقاطعاتية ، ثم تعزز لاحقا بأمين عام ، ثم بنائب والي (sous préfet)، وإلى جانبه مجلس عام ، نشأ سنة 1848 ، غير أنه تشكل فعليا سنة 1858 .

وفيما يلي نلقي معاينة تدريجية للهياكل الخاصة بكل مقاطعة ، ثم نبين نظام الإدارة للأقاليم العسكرية التي تم تحويلها إلى المكاتب العربية المقاطعاتية.

وكان على رأس كل مقاطعة (Département)، واليا (Préfet) ، تعززت صلاحياته مع مرور الوقت وإلى جانبه مجلس عام.

كان الوالي سنة 1848 يتمتع بنفس الاختصاصات التي كانت لدى زملائه في فرنسا، ويتعاون مباشرة مع وزارة الحربية ومختلف الوزارات التابعة له. واستفاد الولاة في الجزائر سنة 1858 من اختصاصات موسعة ، فقد أصبح الوالي (Préfet) ، هو الشخص الوحيد المؤهل في معالجة كل المسائل المحلية التابعة لإقليمه المخصص، باستثناء مصالح الدولة والشؤون العامة للأقاليم المدنية والعسكرية التابعة للعمالة.

وقد كان يساعده في تأدية مهامه، أمينا عاما ، ويتكفل الوالي (Préfet) ، بمهمة تحضير إنشاء الطرف المدني للميزانية الخاصة بدوائر المقاطعة .

وابتداء من سنة 1861 تعزز الوالي (Préfet) ، بمساعدة نائب الوالي (sous préfet)، الذي يتمتع بنفس اختصاصات زملائه الفرنسيين (من وصاية البلديات).

3-5-6: الإدارة العسكرية

ألغى قرار 9 ديسمبر 1848 - الذي قضى بإنشاء المقاطعات في الأقاليم المدنية للعملات الثلاث- الأقاليم المختلطة (Territoires Mixtes)، واحتفظ بالأقاليم العسكرية لكل عمالة .

وقد حكمت الأقاليم العسكرية التابعة لكل عمالة ، من خلال وضع جنرال دائرة على رأسها بمساعدة المكاتب العربية .

وجاء مرسوم 27 أكتوبر 1858[1]، الذي عزز كل جنرال دائرة بمجلس ولاية (conseil de préfecture)، وتأسست في الوقت نفسه المجالس العامة للعملات ، التي تقوم بمهام التعيين وتجميع أعضاء الأقاليم العسكرية والأقاليم المدنية ، للتعاون في إقرار ميزانية المقاطعات ، التي تتعلق بالأقاليم العسكرية وكذا الأقاليم المدنية ، وباستثناء هذه المجالس العامة المشتركة في الأقاليم العسكرية لكل مقاطعة، فان مجمل الإدارة العسكرية كانت قد تشكلت من طرف المكاتب العربية.

3-6-الهيكل الإداري المدني منذ1870

إثر سقوط حكم نابليون الثالث في 1870 م قامت الجمهورية الثالثة، فانتقلت السلطة من الجيش إلى أيدي المدنيين الذين عدلوا من الهيكل الإداري للجزائر فاتخذ الشكل التالي:

أ ـ الحاكم العام

[1] - Claude Collot , Op cit, p37.

موظف مدني كبير يتبع وزارة الداخلية الفرنسية، وينفذ أوامرها، ويمثل أعلى سلطة في الجزائر ويعاونه مستشارون ويستمد صلاحياته من وزير الداخلية.

كما وُسعت رقعة المناطق المدنية بقرار صدر في 24 ديسمبر 1870، بيد أن نواة الإدارة المدنية هذه سرعان ما حكمت برجل عسكري، عين في 29 مارس 1871، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير أمور البلاد، بما في ذلك صلاحية إعلان حالة الطوارئ بداية عام 1878.

وفي 26 أوت 1881، صدر وللمرة الثانية في تاريخ الجزائر المستعمرة، قرار يلحق شؤون الدين والتعليم العام والقضاء والزراعة والأشغال العمومية والبريد والجمارك وأملاك الدولة والبحرية بالوزارات المعنية بها في باريس، ولم تبق للحاكم العام، الذي صار تابعا لوزارتي الداخلية والشؤون الدينية، سوى بعض الصلاحيات المفوضة له من حين لآخر والمتعلقة بالإدارة العامة والصحة العمومية وشؤون الشرطة وعمليات الاستيطان والدين الإسلامي؛ وباختصار، فقد كان مكلفا بتنفيذ ما تقرره شتى الوزارات بشأن الجزائر دون أن يكون له الحق في إيجاد الحلول، مباشرة ودون الرجوع إلى باريس، لبعض المشكلات التي يفرزها مثلا تنفيذ القرارات الباريسية.

وقد فشل نظام الإلحاق هذا بسبب جهل الوزراء بحقيقة الأوضاع في الجزائر وبطء التسيير ، مما دفع بالحكومة إلى إلغائه في 31 ديسمبر 1898 وإعادة الحاكم العام صلاحياته السابقة، باستثناء شؤون القضاء الفرنسي والتعليم والمالية والجمارك.

ومنذ الإلغاء الجزئي لنظام الإلحاق، أخذت سلطات الحاكم العام تتدعم السنة تلو الأخرى إلى أن أصبح صاحب القرار (القرارات المدنية والعسكرية) في مناطق الجنوب عام 1905. وبداية من 3 أكتوبر 1934 أصبح الولاة مسؤولين عن إدارتهم أمامه مباشرة، كما أضحى يتحكم في قائدي الجيش والبحرية بموجب مرسومي 1916/12/23 و 1918/6/5.

وفي 1898م استحدثت (مجلس الحكومة الأعلى) لمساعدة الحاكم العام، وتشكل من : قائد القوات البرية و البحرية ومفتش الأشغال العمومية، ومفتش المالية ، أهم وظائفه وضع ميزانية الجزائر

وانحصر دور المجلس الحكومة الأعلى في التصويت والمداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية المقترح من طرف الحاكم العام.كذلك التصويت على المشاريع المختلفة ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية. و في بداية تأسيسه كان يتكون من المسؤولين الرئيسين للمصالح الحكومية و مندوبي المجالس العامة و لم يكن في تركيبته أي مسلم جزائري إلى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي سمح بتعيين مستشارين من الجزائريين.كما خوّل هذا المرسوم للأعضاء المسلمين الجزائريين الحصول على كل الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجلس من الفرنسيين مثل حق المداولة و الانتخاب و تقديم الاقتراحات حول الميزانية.

ب ـ العمالات

قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (ولايات) هي: الجزائر54087كلم^2- وهران 55675 كلم^2- قسنطينة87547، على رأس ولكل منها ولي (Prefet) يعينه وزير داخلية فرنسا، و يتبع للحاكم العام.

وقسمت كل ولاية إلى دوائر (sous-prefecture) ويشرف عليها نائب وال-(sous .(prefet ، ويساعده في تسيير ولايته مجلس ولائي عام ، يحدد تشكيلاته مرسوم 23 سبتمبر 1875و مرسوم 24 سبتمبر 1908. والمجلس العام لا يضم في تركيبته الفرنسيين فقط إنما الأهالي المسلمين الذين يمثلون عامة الأهالي الجزائريين المسلمين في كل المجالس العامة.و نص مرسوم 27 أكتوبر 1858 على أن أعضاء المجالس العامة يمكن اختبارهم من بين الأهالي على غرار الفرنسيين.و نفس المبدأ أكدته مراسيم 11جوان 1870 و 28ديسمبر 1870ومرسوم 23 سبتمبر 1875 الذي قبل نهائيا تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس العامة.وحددت هذه المراسيم عدد أعضاء الأهالي بستة أعضاء لكل عمالة و الذين ثبتهم مرسوم 24 سبتمبر 1908 بناء على تعيينهم من طرف الحاكم العام في المجالس العامة الثلاثة للجزائر.و المستشارين العامين في المجالس العامة من المسلمين الأهالي نفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون العامون الفرنسيون.

ج - البلديات

1-البلديات كاملة الصلاحيات-Communes pleine exercises :

في سبيل جعل الجزائر شبيهة بفرنسا هي نظريا مماثلة تماما لبلديات فرنسا التي أنشأت بقانون 05أفريل 1883، تسكنها أغلبية أوروبية ، ولكل منطقة بلدية تامة ،مجلس بلدي منتخب انتخابا عاما من طرف سكان البلدية (الأوروبيين)[1]، وتركيبته يحددها قانون 5 أفريل 1884 الخاص بالتنظيم الإداري للبلديات حيث أن عدد المعمرين يشكلون الأغلبية في هذه البلدية ، و يقومون بانتخاب رئيس البلدية ، وأما الأهالي فيشاركون فيه وفقا لمرسوم 7 أفريل 1884 المتعلق بتمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس البلدية المتواجدة عبر التراب الجزائري آنذاك. ويترأس المجلس البلدي شيخ البلدية أو من ينوبه، ولا يتمثل فقط من الفرنسيين و إنما من الأهالي المسلمين الجزائريين كذلك.

وشارك بعض الجزائريين المسلمين الخاضعين للإدارة الاستعمارية المعينين من السلطات ،في هذه البلدية كمساعدين ومستشارين[2].

تتمتع البلدية بميزانية عامة ، وتتمثل مواردها في الضرائب المختلفة ومنها ضريبة الأكرية ،وضريبة المحلات الاحترافية ،وضريبة على الكلاب وضريبة على المذابح ،وضريبة واردات

[1] - أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص26.

[2] -أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، ص271.

البحر ،وهي ضريبة تشبه معالم الديوانية ، تتقاضى الخزينة العامة السدس ، وما بقي يوزع على البلديات ، حسب عدد سكانها ماعدا البلديات العربية(البلديات الأهلية)[1].

أما المسلمون في هذه البلديات، فيشرف عليهم القياد تحت سلطة رئيس البلدية ،ولا يحكمون غالبا إلا المسلمين الخارجين عن المدن ،أما في داخل المدينة فالمجلس البلدي نفسه هو الذي يحكمها ويراقبها بواسطة البوليس المختلط الفرنسي الجزائري ومسؤولية القياد ،أمام المجلس البلدي هي حفظ النظام في مناطقهم وجباية الضرائب ومراقبة الحالة المدنية [2].

إن القسم الأهلي الذي يتولاه القياد يسمى بالدوار وهو نواة الوحدة الإدارية في الجزائر ،مقسم من أقسام المنطقة البلدية يتمتع بالذاتية القانونية ،وله مجلس خاص يدعى مجلس الجماعة ، كما أنه هو الذي يملك أرض العرش ،إن وجدت[3].

وتحت ضغط المعمرين لتوسيع إقليم الإدارة المدنية الذي بلغ عام 1879حوالي496, 53 كلم^2 ، انتقل عدد البلديات الكاملة الصلاحيات من 126بلدية سنة 1873إلى 176بلدية عام 1879م[4]،ثم 196بلدية عام 1881،والى 209عام 1884م،والى 261بلدية عام1900 م[5].

2- البلديات المختلطة أو الممتزجة -Communes Mixtes

تشمل الأغلبية الكبرى من الأرض الجزائرية ،يتولى أمر هذه البلدية شخصية فرنسية ،وهو المتصرف في شؤونها ،يتبع رأسا الوالي العام للجزائر وهو الذي يقوم بتسميته ، و هذه المناطق البلدية عبارة عن وسط بين البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات الأهلية.

يوجد في كل بلدية مختلطة في الإقليمين العسكري و المدني بما في ذلك أقاليم الجنوب، لجنة بلدية تعود تركيبتها إلى مرسوم التأسيس الصادر في 7 أفريل 1884 . وعليه فإن اللجنة البلدية في كل بلدية مختلطة داخل الإقليم المدني تتكون مما يلي:

-متصرف البلدية المختلطة رئيسا و في غيابه أو تعذره ينوبه نائب المتصرف.

-النواب والأعضاء الفرنسيون منتخبون من طرف الفرنسيين لمدة أربعة سنوات.

-النواب الأهالي من رؤساء القبائل أو الدواوير الموجودة داخل نطاق البلدية المختلطة.

أما داخل الأقاليم العسكرية وأقاليم الجنوب فإن اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة تتشكل من:

-القائد العسكري الأعلى رئيسا وفي حالة غيابه ينوبه رئيس مكتب الشؤون الأهلية.

- النواب والأعضاء الفرنسيون المنتخبون من طرف المواطنين الفرنسيين لمدة أربع سنوات.

- القياد وهم رؤساء القبائل الداخلة ضمن نفوذ البلدية المختلطة.

ولرئيس البلدية مساعدين ومستشارين جزائريين تسميهم السلطة الفرنسية.

وكان هؤلاء الإداريون مصدر شكوى متواصلة بسبب تصرفاتهم و مضايقة الجزائريين ، مما أدى إلى ارتفاع عدد الشكاوى ضدهم[6]، وخاصة من المتصرف الذي تكاد سلطته تكون

---

[1]- نفسه ، ص 272.

[2]- نفسه ، ص273.

[3]-يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص36.

[4]-شارل روبير آجرون ،المرجع السابق ، ص29.

[5]-أحمد توفيق المدني ، نفس المرجع ، ص273.

[6]- أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ، ص 26.

مطلقة ، بل في بعض الأحيان يكون هو الحاكم بأمره في دائرته المختلطة ، وكان يملك كل السلطات بين يديه ، غير أن السلطة العدلية كانت في يد الضابط المسؤول على البلدية ،لأنه كان يقوم بوظيفة القاضي مع شيخ البلدية معا[1] ، ثم ما لبثت أن انتزعت من يدي المتصرفين ثم أعيدت لهم منذ جانفي 1921م لذلك أصبحت سلطتهم إدارية بحتة[2] .

وكان للمتصرف طاقمه الخاص ، يتشكل من حرس الخيالة يسمى الدائرة ومكتب يتألف من كتاب أوروبيين وكتاب مسلمين (خوجات)، وحوله تجتمع لجنة بلدية تشمل المتصرف بصفته رئيس و نواب رئيس فرنسيين وأعضاء فرنسيين كذلك ، وكلهم منتخبون ، وأيضا القياد ورؤساء جماعات الدواوير ، ووظيفة هذه اللجنة البلدية النظر في الميزانية .

وكان للقياد نفس الوظائف المذكورة آنفا في البلديات الكاملة الصلاحيات مع زيادة في النفوذ ، لكن يخضعون للوالي العام ، الذي يمكنه ترقيتهم إلى رتبة آغا أو باش آغا وهي رتب شرفية فقط . وفي المقابل للوالي الحق في عزلهم بعد عرضهم على مجلس التأديب[3].

وفي عام 1881بلغ عدد البلديات المختلطة 77بلدية [4]،وارتفع عددها سنة 1900إلى 73بلدية في المنطقة المدنية و161بلدية في المنطقة العسكرية ، يتولاها ضباط عسكريون بلباس مدني في المنطقة المدنية ، وبلباس عسكري في المنطقة العسكرية[5].

3- البلديات الأهلية

بلديات خاصة بالجزائريين تتركز في أراضي الجنوب ، تعرف ظاهريا بالبلديات ، لكنها لا تملك وحدة إدارية متينة عدا القبيلة ، إذ لكل قبيلة ذاتية خاصة ، وأملاكها يقدمها قايد تحت إشراف قائد الجيش ، ورئيس الإدارة الاستعمارية برتبة شيخ العرب.

أما الجهاز الإداري لهذه البلديات يشمل قائد جيش الدائرة بصفة رئيس ، وأعضاؤها هم رجال العسكرية والقياد والأغوات ،ويعينهم رئيس الدائرة كل أربع سنوات ،ولكل قبيلة مجلس جماعة يعينه الوالي العام في أراضي الجنوب ، ولمجلس الجماعة كاتب مكلف بدفاتر الحالة الشخصية[6]. وقد بلغ عدد هذه البلديات 12بلدية عام 1900م[7].

قامت لجنة التحقيق التي انتقلت إلى عين المكان بإشراف الكونت "بهون -Behon "، بإعداد تقرير يمنح الجزائر وزارة في الجزائر ، ومؤسسات حرة واستقلالية مالية ، كما طالب بتطبيق القانون الفرنسي على كل السكان بدون استثناء، وطالب بممثلين منتخبين في الهيئة التشريعية والمجالس العامة ، وانتهى بالمطالبة باسترجاع كل الشؤون الإدارية والقضائية إلى السلطة المدنية، وأفضى هذا المسار في النهاية ، إلى إلغاء النظام العسكري .

---

[1]- نفسه ، ص 64.
[2]- أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص273.
[3]- نفسه ، ص274 .
[4]- شارل روبير آجرون ، المرجع السابق ، ص 31.
[5]- يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 36.
[6]- أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص274.
[7]- يحيى بوعزيز ،المرجع السابق ،ص 36.

وقد تتحول هذه المناطق إلى بلديات مختلطة ، فقد بلغ عدد هذه الأخيرة سنة 1900 حوالي 12 بلدية مختلطة في مناطق الجنوبية.

3- القوانين الإدارية الاستثنائية

استمرارا للقوانين الإدارية السابقة مثل قانون الجنسية (سيناتوس كونسلت) 14جويلية 1865 [1] ، أصدرت فرنسا جملة من القوانين الاستثنائية ، لتثبيت الاستيطان وردع الأهالي وتحقيق الجزائر فرنسية . ومن أهم القوانين:

1-4: قانون كريميو 1870/10/24

نسبة إلى المحامي والنائب ووزير العدل اليهودي الفرنسي أدولف كريميو (1796-1880) ، صدر في 24 أكتوبر 1870 م و تضمن خاصة :

- إصدار مرسوما ينص على منح الجنسية الفرنسية لليهود في الجزائر(37 ألف يهودي في هذه الفترة) ، مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية [2].
- إلغاء منصب الحاكم العام العسكري واستبداله بحاكم عام مدني . الذي يعاونه مستشارون.
- الإحتفاظ بتقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات.

2-4: قانون الأهالي منذ 1871

هو مجموعة من القوانين والإجراءات الاستثنائية التعسفية ضد الجزائريين الذين رفضوا التخلي عن أحوالهم الشخصية ، وتضمنت عقوبات جماعية عن المخالفات الفردية، صدرت سنة 1871 و تدعمت في 1881-1894 وألغيت سنة 1944 تضمن صلاحيات للحاكم العام ضد الجزائريين ومنها[3]:

* حق الحاكم العام والإدارة فرض عقوبات بدون محاكمة .
*المسؤولية الجماعية على قبيلة في حالة وقوع جناية من احد أفرادها.
*حق الإدارة في سجن والاعتقال الأشخاص و حجز أملاكهم دون محاكمة.
*إجبار سكان القبائل على التقاضي بالقضاء الفرنسي عوض الإسلامي .
*على الجزائريين حمل رخصة المرور.
* السجن أو التغريم أو مصادرة الممتلكات للمخالفات التالية:

-فتح مدرسة أو زاوية آو مسجد دون رخصة.
-رفض العمل في المزارع المعمرين.
-التأخر في دفع الضرائب .
-التلفظ بعبارة معادية لفرنسا.
-التجمع لأكثر من خمس أشخاص.
-عصيان القياد.

---

[1]- نفسه ، ص 11-24.
[2]- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 762.
[3]- يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص38

- ترك محل الإقامة دون رخصة [1].

-4-3: قانون التجنيد الإجباري1912

بدأ التخطيط له في سنة 1908 م، وصدر في 03/ 02/ 1912 م، ونص على ما يلي:

تجنيد كل شخص بلغ 18 سنة.

مدة التجنيد 03) سنوات (مقابل 02 للفرنسيين.

تقديم منحة للمجند قدرها 250 فرنكا.

يمكن تعويض شخص بآخر أو بمبلغ مالي [2].

كما أصدرت فرسنا قانونا آخرا كان وقعه على الجزائريين جد سلبي، تمثل في قانون الغابات الصادر عام 1903[3]، وقرار إنشاء المحاكم الرادعة عام 1902[4]، ومنشور جونار1906، إلى جانب قوانين زجرية أخرى .

وعمدت الإدارة الفرنسية إلى فرض تشريعاتها القضائية على الأهالي الجزائريين للتضييق على المؤسسات الإسلامية ، حيث أصدر الحاكم العام "دو قيدون-De gueydon " مابين 1871 إلى 1873 ، مرسوم 10 سبتمبر 1886، انتزع من القضاة المسلمين في الجزائر صلاحية النظر في جميع القضايا العقارية، فخفض عدد محاكم القضاء الشرعي من 184 محكمة إلى 61 عام 1890.

ومن هذا نستنتج أن الاستعمار الفرنسي قد لجأ في أسلوب إدارته لبلادنا إلى إقصاء الشعب الجزائري عن المساهمة في حكم وطنه، وكرس سيطرة العنصر الدخيل ، كما عمد هذا الاستعمار إلى تسليح إدارته بقوانين همجية.

5 -الغزو الرأسمالي للجزائر

ارتبط ظهور القطاع الاقتصادي الأوروبي في الجزائر، بعملية الغزو الأولى لسنة 1830 ، فقد كان الهيكل الاقتصادي الجزائري قبل 1830 ، خاضعا لنظام علاقات الملكية الجماعية ،و التي كانت تضم أراضي البايليك والعرش والأوقاف ،وكان الاستغلال فيها يقوم على الطرق البدائية البسيطة في أراضي العرش ،وعلى نظام العمل القسري والخماسة في أراضي البايليك .

ومع بداية الاحتلال العسكري شرعت الإدارة الاستعمارية الجديدة في مباشرة سياسة تحطيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، فكان من السهل عليها أن تضع يدها على أراضي البايليك بصفتها أملاكا تابعة للدولة وبإمكانها الانتقال إلى حيازة السلطة الجديدة ، ذلك أن الانتصار العسكري كان يعد بدوره انتصارا اقتصاديا ، فعقب سقوط العاصمة صرح وزير

---

[1] - للمزيد راجع:
- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية وانعكاساتها 1830- 1930، ص 100.
- أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج 2، ص 24.

[2] - يحي بوعزيز ، سسياسة التسلط الإستعماري ، ص44.
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...، ج2، ص ص199-212.

[3] - شارل روبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ترجمة محمد حاج مسعود ، أ بكلي ،ج 1871،2-1919، دار الرائد للنشر ، الجزائر، 2007، ص ص 197-230.

[4] - محمد بليل ، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914) ، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر ، 2013، ص227.

الحربية الفرنسية بان الاحتفاظ بمدينة الجزائر يوفر لفرنسا مكانا واسعا لتصريف السكان وسوقا لمنتجاتها الصناعية وموردا لمنتجات بديلة أرضا ومناخا [1].

كانت أراضي البايليك من أخصب الأراضي الزراعية ، وكانت تقع ضمن المناطق السهلية قرب المدن الكبرى ، وسمح الحسم المبكر والسريع في السيطرة على هذه الأراضي، بتحطيم نظام الدولة الجزائرية على المستويين السياسي والاقتصادي ، وفتح بذلك المجال أمام عملية تطبيق السياسة الزراعية الجديدة القائمة على توظيف الرأسمال من خلال توزيع هذه الأراضي على المهاجرين المستقدمين من مختلف أنحاء أوروبا، فالجزائر كانت حسب ما أعرب عنه "دوطوكفيل" مسكونة ، غير أنها لم تكن مملوءة بل أنها لم تكن حتى مملوكة [2] وبذلك دشن عهد الشرعية لاستيطان العنصر الأوروبي.

أمر "بارتيزن" في 10 جوان 1831، بوضع كل أراضي البايليك تحت طائلة الحجز[3]، في حين قدمت الإدارة الاستعمارية المساعدات المالية والمرافقة الفنية في تهيئة الهياكل الارتكازية الاقتصادية في أعمال الري وشق الطرق واستصلاح الأراضي،وقد تمكنوا في وقت مبكر من وضع أيديهم على بعض العقارات الحضرية بالجزائر وحاولوا الاستحواذ على المزيد من الأراضي.[4]

لم تتردد فرنسا في مباشرة مشروع الإسكان للمهاجرين الجدد ، و فتحت أفاقا واسعة للهجرة العارمة أمام الراغبين في المغامرة ، ف"جيرارد" ادعى وجود 12مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر ، وبإمكانها أن تفوق الحاجة المحلية، بل انه قدر تسليم 2هكتار لكل وافد جديد ، وانه بالإمكان تحقيق استقبال 8 مليون أوروبي .

لقد خضعت بدورها أراضي العرش والأوقاف ، إلى عملية استيلاء ممنهجة لم تكن تخلو من العنف ، فقد قامت على الاضطهاد الاجتماعي والسيطرة العسكرية، وعلى الجريمة كأسلوب ،فعند وصول القائد العام للقوات الفرنسية في 9 أوت 1835 إلى مدينة الجزائر ، خطب في الأوروبيين مؤكدا، بان القوة العسكرية التي يملك التصرف فيها ،لا تعدو أن تكون وسيلة ثانوية ، وان تثبيت العروق لن يتأتى إلا بالهجرة الأوروبية وحدها·

وتأكد هذا الاتجاه عندما تولى "بيجو" الحكم في الجزائر ، حينما اعتبر في ندائه للسكان سنة 1841 ، بان الغزو بغير الاستيطان سيكون عقيما[5]، وهكذا بدأت ترتسم المعالم الأولى لقيام حقل اقتصادي جديد ، يستند إلى السيطرة على الأرض وزرع العنصر الأوروبي .

وكانت سلسلة المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر طيلة المرحلة الأولى الممتدة من 1830 إلى 1870 ، تعبيرا عن الخطر الذي بات يهدد الأرض والسكان.

كان حلم قادة الاحتلال الأوائل منذ وقت مبكر جعل الجزائر أرضا فرنسية ، يسكنها الفرنسيون ، لذلك كان الهجوم الرئيسي متوجها نحو أراضي العرش[1]، التي كانت تشكل أراضي

èMarcel Egretaut, Réalité De La Nation Algérienne, 2- [1] me Edition, Ed Sociales Paris, 1961, P51.

[2] -Louis Rinn, Le Séquestre Et La Responsabilité Collective, A-Jourdan, Alger, 1890, P21.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج2،دار البصائر ،الجزائر،2007، ص108 .

[4] - الزبير سيف الاسلام ،تاريخ الصحافة في الجزائر'ش ، و ، ن ، ت ، الجزائر ، 1972 ، ص 36.

[5] - P Azan, Bugeaud Et L'Algérie, Le Petit Parisien, p51.

زراعية و رعوية وأراضي غابية ، وكانت تمثل ثلث الملكية الجزائرية . وقد كانت من الوجهة الاقتصادية نموذجا عن نوع من الاقتصاد الجماعي القائم على الشراكة في العقار، ومن الوجهة السياسية قلعة لمقاومة السيطرة الفرنسية[2].

وقد ترجم المستوطنون الأوروبيون سياستهم الاقتصادية في الجزائر بوضع آليات لتثبيت ما سمي بالاستعمار الرسمي وذلك لتثبيت المنظومة الرأسمالية من خلال عدة آليات مثل مصادرة الأراضي وفرض الضرائب وإنشاء البنوك وتحطيم الملكيات الجماعية وربط تجارة الجزائر باقتصاد المتروبول والسيطرة الرأسمالية على اقتصاد الجزائر ، خدمة للاقتصاد الفرنسي.

5-1- مصادرة الأراضي ونقل الملكية الزراعية

إضافة إلى ما سبق من قوانين مصادرة للأراضي ما قبل 1870 مثل مرسوم 16جوان 1851 الذي أعطى الدولة حق رقابة على الأراضي الجماعية الجزائريين ، تواصلت سياسة إصدار القوانين العقارية.

وفي الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الفرنسية البروسية في جويلية 1870، كانت الجزائر في قلب الأزمة الاقتصادية ،التي كانت قد بدأت آثارها المروعة منذ 1866، وتحولت معها الجزائر إلى ما أسماه (فارنيي -Warnier)[3] الحالة المرضية الوشيكة ،التي مست الجزائريين تحديدا، حيث كانوا يعيشون مثلما وصفه الأسقف (لافيجري) على عشب الحقول وأوراق الأشجار، وقد تسببت هذه الوضعية في حمل المستوطنين للبنادق من أجل حماية مزارعهم.

لقد كانت هذه المؤشرات ، دلالة على بداية الارتباط الوثيق بين المستوطنين والأرض وبات الأفق واضحا لمستعمرة ، سيكون مستقبلها الاقتصادي مرهون بهؤلاء العسكريين الذين عبدوا الطريق ، وأولئك المستوطنين الذي احتكروا الثروة ، وصاروا يوجهون الشأن العام بما يكفل حمايتها من أهلها الأصليين ، الذين باتوا يمثلون عنصرا غريبا وعبئا على استقرار أحوالهم.

لقد مثلت ثورة المقراني سنة 1871، فرصة لاستكمال الإدارة الاستعمارية توسيع أسلوب حجز الأراضي ، فقد تم مصادرة أكثر من 446.406 هكتار، وأصدر الحاكم العام (لامبير) في 31 مارس 1871 قرارا ، نص على حجز أملاك العروش الشخصية منها والمشاعة ،كعقاب في حق الذين خرجوا عن الطاعة الفرنسية ، وبلغ حجم الأراضي التي طالها الإجراء حوالي

---

[1] - المقصود بأراضي العرش في الجزائر ، القبيلة أو الأراضي التابعة لها ، وهي مشتقة من عرش بالمكان .
- مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ،ترجمة حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007، ص 17.

[2] - Mohamed Chrif Sahli, Décoloniser L'histoire, Alger, Enap, P55.

[3]- اغيست ايبرت فارني August Hubert Warnier 1810 - 1875 :، طبيب و سياسي فرنسي ، ينتمي إلى التيار السان سيموني ، متخرج من المستشفى العسكري لمدينة ليل بشمال فرنسا سنة 1832، ثم أرسل إلى وهران في إطار مهمة طبية لمواجهة مرض الكوليرا ،و فيما بين 1837-1839 تقلد منصب محافظ بالقرب من النقيب دوماس لدى قنصل فرنسا بمدينة معسكر بعد معاهدة توقيع معاهدة التافنة ، اهتم بالزوايا وبالطرق الصوفية لفهم علاقتها بالمقاومة وبعد انقلاب 02 ديسمبر 1851 اعتزل الحياة السياسية ثم لازم النشاط الزراعي والدفاع عن مصالح الكولون ووقف ضد مشروع المملكة العربية وفي سنة 1871 انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة وأصبح على إثرها عضوا نشيطا في اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي وعضوا في لجنة الملكية العقارية بالجزائر والتي تولت إصدار قانون 26 جويلية 1873 والذي حمل اسمه .انظر:
- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1962-1830)، ج02، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 506.

-PEYERIMHOFF. La Colonisation Officielle De 1871 A 1895 ,2ème èd, Comité Bugeaud ,1928.P7 .

611.130 هكتار[1] ، واستمرت بذلك سياسة تصفية الأملاك بواسطة سلسلة من القوانين والآليات منها :

5-1-1-قانون "فارنيي" 26 جويلية 1873

وتضمن انتقال الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي وإلغاء جميع القوانين الشرعية الإسلامية واعتبار الملكية الفردية لمن يملك صاحبها عقدا ثم دعم هذا القانون بقانون 1887 وتضمن بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون شروط إقامة فيها.

لقد أطلق قانون(فارنيي) الجديد لسنة 1873 ، حرية المعمرين في السيطرة على أملاك الجزائريين تحت صيغة فرنسة الأراضي ،وبموجب ذلك ، اقر المشرع الفرنسي ترجمة مدلول الفرنسة ، إلى إخضاع الأراضي الجزائرية كليا ونهائيا للقوانين الفرنسية ،ورفع بذلك وصاية أحكام القانون الإسلامي الذي كان ينظمها سابقا[2]، ومكن هذا القانون ،من تحويل كافة الأملاك العقارية إلى محل يباع ويشترى ، وتأكد ذلك بصفة قاطعة في تصريح الحاكم العام "كامبون - CAMBON" (1891-1897) أمام مجلس الشيوخ في ماي 1893 عندما أقر أن قانون 26 جويلية 1873 "إنما كان يهدف إلى فتح الملكية الأهلية التي ظلت مغلقة،وغير قابلة للتجزئة ،في وجه رؤوس الأموال الأوروبية "[3].

وقد نجم عن هذه السياسة انعكاسات سلبية على أوضاع الجزائريين الذين فقدوا أراضيهم مصدر رزقهم بل اضطر الكثير منهم الى الهجرة للخارج العربي أو الأوروبي وإذا كان قانون سيناتوس كونسلت 1863 قد قسم القبيلة وأراضيها إلى دواوير سعيا لخلق ملكية خاصة او فردية فان قانون "فارنيي" عجل تفكيك الملكية الجماعية القبائلية المشتركة.

ونتيجة لذلك ارتفعت وتيرة الأراضي المصادرة :

1860 ⟸ 370 ألف هكتار

1900 ⟸ 1.9 مليون هكتار

1930 ⟸ 2.5 مليون هكتار (معظمها بالسواحل والسهول الخصبة)

5-2-فرض الضرائب

أثقلت فرنسا الجزائريين بضرائب جائرة ؛ فمنذ عام 1845 خضع الجزائريون لعدة ضرائب متنوعة فإذا أعفت الكولون من ضرائب الدخل والتركات السارية في فرنسا ، فقد أبقت بالمقابل ذلك على الجزائريين بل واصلت استغلالها للضرائب الإسلامية منذ العهد العثماني مثل ضرائب العشر تبعا للنظام الإسلامي وكذلك ضرائب السخرة ..كما أبقت ضرائب أخرى مثل الضريبة على المواشي وضريبة اللزمة الخاصة (ضريبة الراس) ببلاد القبائل وكذلك ضريبة النخيل على سكان الواحات وأقسي الغرائم ضد منتفضي 1871 إذ فرض عليهم 36.5 مليون

---

[1] - Robert Estoublon. Adolphe Le Febure, Code De L'Algérie. Jourdan – Librairie -Editeur, Alger, 1896.P70

[2] - Calvelli Marcel ; André, Emile. Etat De La Propriété Rural En Algérie, Thèse Pour Le Doctorat Imp. ; Victor Heintz, Alger, 1935, P50

[3] - Jules Cambon , Le Gouvernement Général De L'Algérie, Librairie H. Champion Editeur, Alger1918,P36.

فرنك ومصادرة5000 ألف هكتار ودليل كثرة الضرائب على الجزائريين. وعليه تم جمع 40.8مليون فرنك مابين عامي 1885-1890 .

وحينما ألغيت ضرائب العشور في 1918وفرضت ضريبة موحدة على الكولون والجزائريين انخفض ما يدفعه الجزائريون من 5 مليون فرنك إلى 2.5 مليون فرنك فرنسي سنويا.

5-3-إنشاء البنوك

خدمة للاقتصاد الفرنسي ظهرت عدة مؤسسات مالية بالجزائر منها :

بنك الجزائر 4مارس 1851 براس مال 3مليون فرنك، بورصة التجارة 1852 ، القرض العقاري الفرنسي1852 ،دار الرهينة 1852 يودع بها الجزائريات والجزائريون الحلي والجواهر، فرع القرض الليوني (ليون) بالجزائر عام1863.

وكان الغرض من هذه المؤسسات المالية هو تنمية الاقتصاد الفرنسي وتشجيع رجال المال.

5-4- تحطيم الملكيات الجماعية وظهور الغزو الرأسمالي

لقد كانت سلسلة القوانين التي سنت عقب الحوادث الكبرى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تستهدف بشكل مباشر هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري[1] لذلك كان السعي حثيثا وراء السيطرة على الأراضي ثم تفكيك القبائل واستحداث بدائل عن البنية التقليدية للمجتمع الجزائري.

انتقلت الإدارة الاستعمارية في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870 بمصادرة أراضي الأفراد ، حيث تضمنت القرارات الصادرة مابين 1844 و1846 حق الإدارة الاستعمارية بمصادرة الأراضي غير المزروعة ، والتي لا يمكن لأصحابها إثبات وثائق الحيازة[2].

كما حمل الأمر الصادر في عهد بيجو بتاريخ 31 أكتوبر 1845 ، حق مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين ، أو ضد القبائل الموالية للفرنسيين ومصادرة الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها، ويسري ذلك على كل متغيب عن مكان إقامته لأكثر من ثلاثة أشهر ولا يحوز على رخصة [3].

كان صدور القرار المشيخي يستهدف ضرب وحدة الأرض و وحدة المجتمع ، حيث جزأ نظام القبيلة الواحدة وفتت كيان المجتمع . ولاشك في أن أخطر ما كان يحمله هذا القرار ، هو السماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الجماعية ، فقد مس تطبيق القرار مساحة 6883811 هكتار موزعة بين أراضي الملك وأراضي العرش ، وأرض المجالات البلدية وملك الدولة ، والملك العام ومس 373 قبيلة ، وأنشأ 667 دوار ، يضم 2129052 جزائريا ، وتمكن بطريقة، سميت بالشرعية ، من سرقة 36% من أراضي الجزائريين[4] .

---

[1] - Abdellatif Benachenhou, Régime Des Terres Et Structures Agraires, Au Maghreb, Edition Populaire De L'armée, Avril 1970, P55.

[2] - Ch. A. Julien, Histoire De L'Algérie Contemporaine ,1827-1871. Puf, Paris, 1964, pp240, 241.

[3] - R Estoublon, Adolphe Le Febure, op cit , pp77-80.

[4] -Ben Achenhou , Op Cit, p72.

انتهجت الإمبراطورية الثانية سياسة الاستيطان الرأسمالي الذي يقوم على دعم رجال المال الباريسيين وكانت بذلك تحاول تقليص التكاليف ، ففي الرسالة التي بعث بها الإمبراطور إلى الحاكم العام بليسيي" Pélissier" بتاريخ 26 فيفري 1863 ، أوضح فيها توجه السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي وزعت العمل بين الجزائريين و الأوروبيين، بحيث يتولى الأهالي تربية الخيول والماشية ومزروعات الأرض الطبيعية ، بينما تسمح مؤهلات وحيوية وعبقرية الأوروبيين حسب مضمون الرسالة ، استغلال الغابات والمناجم واستصلاح الأراضي والري والزراعة القائمة على التقنية الحديثة ، كما انه يقع على عاتق الحكومة تشجيع جمعيات رأس المال الكبرى والأوروبية[1].

كان مشروع نابليون الثالث يحاول في الظاهر التلاعب بالتسميات بشان وضع الجزائر ، فهي ليست بحسبه مستعمرة بمعنى الكلمة، ولكنها مملكة عربية يتساوى فيها الفرنسيون والجزائريون في تقديم الحماية للإمبراطور[2].

لقد كان هذا المشروع ينم عن أهداف بعيدة المرامي ، فعلى الصعيد السياسي كان يتوخى تحييد الجزائريين عن مقاومة الاحتلال لضمان الاستقرار، وأراد من الناحية الاقتصادية ، ضمان أفاق واسعة للاستيطان والسيطرة على الملكيات الجماعية ، وهذا الذي حمله قانون(سيناتوس كونسلت Sénatus-consultes) ، الذي تضمن في المادة 7 منه ، قابلية التبادل الحر في الملكية داخل القبيلة ، ومنح للأوروبيين والشركات انطلاقة جديدة للاستيطان[3] ، بل أن هذا القانون قد سمح بإقامة الملكية الفردية ضمن الأراضي الجماعية ، ومهد بذلك الطريق أمام قانون 1873 ، فضلا عن أنه قسم القبيلة إلى دواوير، ومنح الدور القيادي للمكاتب العربية بدل القادة التقليديين ، ويكون قد عدل بذلك ، من قانون 16 جوان 1851، الذي يمنع حصول أشخاص أجانب عن القبيلة على حقوق الملكية أو الانتفاع في تراب القبيلة.

لقد انتهت اللجان المكلفة بضبط حدود مساحة أراضي القبائل في إطار تنفيذ قانون (سيناتوس كونسيلت) ، الصادر ب 22 افريل 1863، إلى إنهاء العمليتين الأولى والثانية سنة 1870 ، بضبط أقاليم 372 قبيلة ، وإعادة تشكيلها ضمن 667 وحدة ، وقد أسفرت أشغال اللجنة عن استخلاص حوالي ثلاثة ملايين من أراضي الملك[4]. وهكذا استمر تفكيك الأملاك الجماعية ،أمام توسع المستوطنين الجدد المدججين برعاية الإدارة ونفوذ أصحاب المال.

لقد كانت هذه المؤشرات ، دلالة على بداية الارتباط الوثيق بين المستوطنين والأرض وبات الأفق واضحا لمستعمرة ، سيكون مستقبلها الاقتصادي مرهون بهؤلاء العسكريين الذين عبدوا الطريق ، وأولئك المستوطنين الذي احتكروا الثروة ، وصاروا يوجهون الشأن العام بما يكفل حمايتها من أهلها الأصليين ، الذين باتوا يمثلون عنصرا غريبا وعبئا على استقرار أحوالهم.

---

[1] - Ibid , p165.
[2] - R Estoublon, Op Cit , p70.
[3] - R Estoublon, Op Cit, p272.
[4] - Cavelli Marcel , André, Emile, Op Cit, p34.

لقد مثلت ثورة المقراني سنة 1871، فرصة لاستكمال الإدارة الاستعمارية توسيع أسلوب حجز الأراضي ، فقد تم مصادرة أكثر من 446.406 هكتار[1]، وأصدر الحاكم العام (لامبير) في 31 مارس 1871 قرارا نص على حجز أملاك العروش الشخصية منها والمشاعة[2] ، كعقاب في حق الذين خرجوا عن الطاعة الفرنسية ، وبلغ حجم الأراضي التي طالها الإجراء حوالي 611.130 هكتار[3]، واستمرت بذلك سياسة تصفية الأملاك .

كانت وطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية للجزائريين، تساهم بشكل مباشر في انتقال ملكية الأراضي إلى الأوروبيين ،ذلك أن الفترة الممتدة من 1877 إلى 1888 قد سجلت شراء الأوروبيين ما معدله 28721 هكتار بقيمة 2772104 فرنك[4] ، وعلى الرغم من نجاح قانون "فارنيي" من تأسيس الملكية الفردية ضمن 02 مليون هكتار ، إلا أن ذلك لم يرض المتحمسين للاستيطان الذين أعابوا عليه بطء إجراءات التطبيق العملية في مجال التحديد الدقيق للمساحات وللملاك الأصليين ، لا سيما في المساحات الكبيرة التي تفوق 200 هكتار، والتي ظلت لقرون حبيسة نزاع الورثة[5] ، فضلا على أن تطبيق هذا القانون لم يحقق بعد 12 سنة سوى حصد 20 ألف هكتار لفائدة أراضي الدومين ، ومن ثم راح البحث عن صيغ قانونية أكثر مرونة وأنجع للإستحواذ على مزيد من أملاك الجزائر فصدر قانون 28 أفريل 1887[6] لاستدراك النقائص الإجرائية ، التي ظهرت على قانون "فارنيي" 1873 ، لذلك كان أهم ما تضمنه العودة إلى ضبط أراضي القبائل والدواوير.

وأضاف إقرار التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتطبيق القوانين الفرنسية في حل مشكلة الميراث .

مثل القرن التاسع عشر حربا مصيرية من أجل السيطرة على الأرض ، وحصر النشاط ضمن القطاع الزراعي ، وباتت تتشكل معالم نظام اقتصادي يقوم على استغلال الأرض بقيادة الوافدين الجدد ، وبسواعد هؤلاء المالكين الأصليين، الذين كانوا بالأمس القريب ملاكا فتحولوا إلى وكلاء وخماسين ، وتعززت إمكانيات المستوطنين بموافقة البرلمان في ديسمبر 1900 على إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر[7] .

---

[1] - Rinn. Op Cit,p649.

[2] - Bulletin Officiel De Gouvernement Général De l'Algérie, 1872, pp220- 221.

[3] - PEYERIMHOFF. La Colonisation Officielle De 1871 A 1895 ,2ème èd, Comité Bugeaud ,1928,p78

[4] - Calvelli,Op Cit, p61

[5] - Laynaud, Notice Sur La Propriété Foncière En Algérie, Mustapha, Alger.1900 ,p84.

[6]- أطلق بعض فقهاء القانون الفرنسيون اسم "سيناتوس- كونسيلت الجديد،على هذا القانون لإبقائه على نفس الإجراءات السابقة لقانون 1863 .انظر :

-Rouyer .Léon, Note Sur La Colonisation Et Sur La Propriété Indigène, A-Braham, Constantine, 1900, p16.

[7]- بعد أن تقوم الحكومة العامة بتحضير مشروع الميزانية ،وبعد مراقبة وزارة الداخلية ، يحال المشروع على المندوبيات المالية للاقتراع عبر جمعية عامة ، بعد أن يتم تقديم تقرير اللجنة المالية التي تتشكل من 11 عضوا منتخبين من طرف كل مندوبية، بحث ينوب 4 مستوطنين عن ملاك الأراضي و4 غير مستوطنين عن باقي الأوروبيين و3 عن الأهالي ، وفي كل الأحوال فان الأغلبية المطلقة للاقتراع تبقى حكرا على العنصر الأوروبي .انظر:

-Rouyer .Léon op.cit, P38

وهكذا بات بالإمكان إنشاء مؤسسات للمنفعة الاستيطانية وإنشاء الهياكل الارتكازية في مجال مد خطوط السكك الحديدية والأشغال العمومية الكبرى والاستفادة من القروض و حصر كامل صلاحيات تدبير الشأن الاقتصادي بيد المندوبيات المالية التي كانت تحت التصرف المطلق للمستوطنين.

5-5- ربط تجارة الجزائر باقتصاد المتروبول

كانت الجزائر حقلا استثماريا مفتوحا أمام المحترفين والمغامرين ، وتحول النشاط التجاري إلى ضرورة فرضتها الثروات الخام التي تتمتع بها الجزائر من جهة ، والاحتياجات التي كانت مطلوبة من السكان الجدد من جهة أخرى ، فتحولت الجزائر في وقت مبكر إلى خزان للثروات ، وسوق لتصريف منتجات فرنسا المصنعة، وتقرر رفع قيمة الرسوم على الواردات الأجنبية في مقابل إعفاء المنتجات الفرنسية ، ومنح حرية استغلال النقل البحري للسفن الفرنسية وتمويل المشاريع الإنتاجية وتوجيهها بالكيفية التي تكمل وتدعم الإنتاج في فرنسا[1]، لتبقى سوق الجزائر في النهاية ، حكرا على المنتجات الفرنسية.

لقد تعزز النظام الجمركي بعد 1870 بتعديلات جوهرية ، إذ تم استحداث نظامين متكاملين ، بحيث بشمل الأول النظام الجمركي التجاري ، والذي كان يتحكم في حركة التجارة بين الجزائر والأسواق الخارجية ، بينما يشمل النظام الثاني، التحكم في الملاحة التجارية داخليا وخارجيا .

لقد كان هذا التقسيم حافزا أمام شركات الملاحة البحرية الفرنسية ، لتوسيع نشاطها واستغلال ثمرة الاستيطان على الأرض ، سواء من حيث الإمدادات التي كانت تمنحها للسوق الداخلية في الجزائر، أو من حيث نقل مختلف السلع من الموانئ الجزائرية باتجاه فرنسا ، وكانت تستفيد من وراء ذلك من الإعفاءات والتشجيع الجمركي .

وقد تضمن الأمر المؤرخ في 11 نوفمبر 1835 ، التنظيم الرسمي لعلاقات الجزائر التجارية مع الخارج والذي نتج عنه إعفاء كافة السلع ذات المنشأ الفرنسي ، وتلك التي تكون قد خضعت للرسوم الجمركية في فرنسا من الرسوم عند دخولها الجزائر(1) كما استفادت بدورها المواد الحيوية التي تساهم في تقدم الاستعمار من نفس الامتيازات ، وأعفى الأمر الصادرات المتجهة نحو فرنسا من رسوم الخروج ، في حين أخضع الصادرات لغير فرنسا للتعريفات العامة المعمول بها في فرنسا .

كانت هذه الإجراءات أول الخطوات للسيطرة الفرنسية على تجارة الجزائر الخارجية ، بحيث تم صياغة القوانين بالكيفية التي تحقق ضمان الأرباح لمختلف الأطراف الفاعلة في مجال النشاط الاقتصادي . وقد سجل تطور قوانين التشجيع إلى قيام الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وتعميمه[2].

وتحولت السلع الجزائرية إلى سلعة فرنسية معفاة من كل الرسوم في حال دخولها الجزائر، وكان الحال كذلك بالنسبة للسلع المستوردة .

---

[1] - Enquête Sur Le Commerce Et La Navigation De L'Algérie, Bastide, Alger, 1863, P.I.

[2] - عمم القانون المالي الصادر ب 29 ديسمبر 1884 الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا .انظر

- (Jean) Despois, L'Afrique Du Nord, P.U.F, Paris, 1964, p477.

كانت صادرات الجزائر قبل 1870 تتكون من الصوف والزيتون والمرجان والشمع والجلود والحبوب والماشية والتبغ والخضر والفواكه والمعادن ومواد أخرى ، وهي نفس المواد التي كانت معروفة قبل الاحتلال ، وكانت هذه الصورة تعكس بوضوح، دور الاقتصاد التقليدي في تنشيط الصادرات ، ولذلك اتجهت إدارة الاحتلال إلى إضعاف هذا الاقتصاد ،بينما اتجهت الصادرات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر نحو الخمور والحبوب والثروة الحيوانية الحية والمعادن والفواكه.

هكذا بقيت المنتجات المصنعة خارج قائمة الصادرات ، لتفسح المجال أمام تصدير المواد الخام، وتكرس بذلك العجز التجاري ، وتحرم السكان من توفير القيمة المضافة ، التي تعزز بدورها الاكتفاء الذاتي.

كانت الواردات في المراحل الأولى من الاحتلال تتشكل من المواد الغذائية كاللحوم المملحة والخمور والنسيج والخشب والسكر والبن ، ومن مواد التعمير كالخشب والقضبان الحديدية ومواد البناء والتجهيز وكل مل كان له علاقة بدفع بناء المستوطنات ، وعتاد الإنتاج الزراعي، ثم عرفت الواردات تنوعا مع مطلع القرن العشرين حيث أصبحت تضم النسيج والمصنوعات الحديدية والمسوغات والمصنوعات الجلدية ومنتجات المستعمرات والآلات والسيارات والأثاث والملابس ، وكل ذلك كان يعكس تطور الاقتصاد الاستعماري وحياة الرفاهية التي أصبح يتمتع بها الأوروبيون ، كما يظهر من خلال بعض المواد ، وهو ما يعكسه الجدول التالي :

جدول بأهم الواردات لتجارة الجزائر الخارجية سنة 1913.

الواردات		
السلع	الحجم	القيمة المالية بالفرنك
النسيج	118.086قنطار	51.119.000
الآلات	----	29.357.000
السيارات	----	25.909.000
الأثاث	----	22.260.000
الفحم الحجري	530.622 طن	13.014.000
السكر	384.500 قنطار	13.871.000
الملابس	559.637 قنطار	10.338.000

لقد ساهم عاملا النظام الجمركي والسوق في انتقال العلاقات التجارية التي كانت تربط الجزائر بأهم بلدان البحر المتوسط إلى علاقات حصرية مع فرنسا، حيث تحولت الجزائر إلى سوق للمنتجات المصنعة الفرنسية ومصدر للإمدادات بالمواد الغذائية والأولية ومع بداية الحرب العالمية الأولى أضحت فرنسا تسيطر على 82% من مجموع واردات الجزائر من الخارج وعلى 68.55% مجموع صادراتها للخارج [1] .

5-6- سيطرة الرأسمال الأوربي على اقتصاد الجزائر

[1] -Bulletin Du Comité De l'Afrique Française Et Du Maroc, 1919, p107

لقد بدأت بوادر النزعة الارستقراطية الإقطاعية تظهر مبكرا على أرض الجزائر، ففي 1835 -1836 سيطر أحد المهاجرين من بولونيا على أراضي واسعة في متيجة، وفكر في تأسيس نوع من الإمارة ، بعدما فرض نظاما خاصا في توجيه رسائل لرعاياه الذين يعيشون بمحاذاة ممتلكاته الجديدة ، وقد وصفه "بيليسسي" بالروح الارستقراطية والإقطاعية .لقد كانت هذه أول عينة عن معالم نظام يقوم على السيطرة على الأرض ، ويسعى إلى تشكيل خدم يرعى أمرهم، بدلا من تسخيرهم في العمل ، وقد كان الماريشال "كلوزيل" من كبار ملاك الأراضي ، وكان يشجع المستوطنين على التمادي في ضم الممتلكات ، وهكذا سار على هذا النهج خلفاؤه ومختلف المهاجرين المتوافدين على أرض الجزائر .

وبعد فرض العملة الفرنسية على الجزائر بموجب صدور قرار 7 ديسمبر1831 ،أخذ تطور النقد الفرنسي يرافق الزحف الاستعماري على الأرض ، وعلى الأسواق والثروات ، وتكللت هذه العملية بإنشاء البنك الجزائري في سنة 1851 ، الذي بات يمنح القروض وتحول إلى أكبر ممول للمشاريع الاستيطانية ، رغم أن بداياته الأولى جاءت استجابة لاحتياجات التجار .

لقد تركزت المساعدات المالية الممنوحة من طرف البنك على تنشيط القطاع الأوروبي وإن كانت مبادراتها الأولى لا تخلو من مخاوف المخاطرة برؤوس أموال كبيرة ، في أرض كانت ما تزال قيد التجارب في مجال النشاط الاقتصادي الاستعماري ، فأرض الجزائر كانت بحسب نظرتهم تلك ، محدودة الإنتاج الذي يعاني بدوره عدم الاستقرار و تباين الظروف المناخية . كما أن الظروف السياسية ونشاط المقاومة الوطنية قد حد من طموح هؤلاء، وزاد ضعف المركز الاجتماعي والأفق الثقافي للمهاجرين ، من تلكأ الإدارة[1].

6-المندوبيات المالية 1899

6-1:ظروف تأسيسها

بهدف تجسيد السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر، استحدثت السلطات الفرنسية مؤسسات إدارية ومجالس تمثيلية تتولى إدارة الشؤون النقدية و المالية في المستعمرة.

ومن مؤسسات الإدارة المالية نذكر الخزينة العامة، إدارة المالية، إدارة التسجيل وأملاك الدولة والطابع، إدارة الضرائب المختلفة، إدارة الضرائب القارة، إدارة الجمارك، بنك الجزائر أسس بموجب قانون 4 أوت 1851، وكذلك المجالس التمثيلية مثل المجلس الأعلى للحكومة الذي تأسس بناء على مرسوم 11 أوت 1875 .

6- 2: تعريفها

تعتبر المندوبيات المالية[2] من أبرز المجالس التمثيلية وقد أسست بمرسوم صادر يوم 23 أوت 1898 ، وهي هيئة منتخبة في شكل مجلس مالي منتخب ، يسمح لدافعي الضرائب الفرنسيين أو الرعايا الفرنسيين في الجزائر من إبلاغ صوتهم حول كل القضايا المتعلقة بالضرائب .

---

[1] - مصطفى الاشرف، المرجع السابق، ص288- 289

[2] -Claude Collot, op-cit , p 204.

3-6: تشكيلتها

قسمت المندوبيات المالية إلى ثلاث مندوبيات أو لجان:
وقد ضمَّت 69 عضوا مقسمين على النحو الآتي:

1– لجنة المستوطنين: 24 عضوا؛

2– لجنة المستوطنين غير الفرنسيين: 24 عضوا؛

3– اللجنة الأهلية: 21 عضوا مقسمين على فرقتين:

أ- الفرقة العربية: 15 عضوا، منهم 9 في المنطقة المدنية، ب - الفرقة القبائلية: 6 أعضاء.

لجنة المستوطنين: 24 عضوا	لجنة المستوطنين غير الفرنسيين: 24 عضوا	اللجنة الأهلية: 21 عضوا	
		الفرقة العربية: 15 عضوا، منهم 9 في المنطقة المدنية	الفرقة القبائلية:6 أعضاء

مثلت كل واحدة فئة معينة ، وتشكلت الأولى من أربعة وعشرين (24) عضوا ينتخبهم مباشرة الكولون، بالاقترًاع الفردي،على أساس ثمانية عن كل عمالة . وتتكون المندوبية الثانية من أربعة وعشرين (24)عضوا كذلك، يتم انتخابهم مباشرة بالاقتًراع الفردي على أساس ثمانية عن كل عمالة ، من قبل دافعي الضرائب من غير الكولون المسجلين في سجلات مصالح الضرائب المباشرة أو الضرائب الأخرى ، أما الثالثة فتتكون من واحد وعشرين (21) أهلي مسلم؛ منهم

تسعة (09) مندوبين من المناطق المدنية ينتخبون بالاقتًراع الفردي، على أساس ثلاثة عن كل عمالة من قبل المستشارين البلديين الأهالي، في البلديات الكاملة الصلاحيات، ومن قبل الأعضاء الأهالي للجان البلدية في البلديات المختلطة ؛ ستة (06) مندوبين عن الأهالي في الأقاليم تحت القيادة، على أساس إثنان (02) عن كل عمالة، يعينهم الحاكم العام على أساس اقتًراح لثلاث قوائم يقدمها الجنرالات قادة النواحي الثلاث؛ ستة (06) مندوبين قبائل يتم انتخابهم عن طريق الاقتًاع ، من قبل قادة الجماعات .

4-6:دورها

وقد كان دور هذه المندوبيات المالية سيبقى ضيقا ومحدودا في تقديم المشورة للحكومة العامة حول المسائل المتعلقة بالضرائب، لولا صدور قانون الاستقلال المالي في 19 ديسمبر 1900، الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر ، لتصبح المندوبيات المالية تصادق على ميزانية الجزائر ثم يصوت عليها المجلس الأعلى قبل عرضها على وزيري الداخلية والمالية إلى غاية صدور القانون الأساسي للجزائر عام 1947 ، حيث أصبحت الميزانية من اختصاص الجمعية الجزائرية المؤسسة إثر قانون 1947 ، التي تناقشها وتصوت عليها، ولم

يدم هذا الوضع كثيرا ، فقد حلت في 12 أفريل 1956 من قبل الحاكم العام والوزير المقيم "روبير لاكوست Robert Lacoste " بسبب ظروف الثورة والتمثيل غير العادل الذي عرفه، وصار الوزير المقيم هو الذي يعد الميزانية ويقوم بتنفيذها من دون مراقبة من طرف هيئة منتخبة[1] .

أما عن التمثيل في هذه المندوبيات المالية فقد كان يميل لصالح الأوروبيين ، فالفرنسيون الذين بلغ عددهم 591379 نسمة سنة 1901 يرسلون إلى المندوبيات المالية42 مندوبا أي حوالي ثلثي المقاعد ، بينما يرسل الجزائريون الذين بلغ عددهم في نفس السنة حوالي أربعة ملايين نسمة 21 مندوبا فقط ، أي ثلث المقاعد [2]. وهذه المندوبيات المالية مسؤولة أمام الحاكم العام وهو بدوره مسؤول عنها أمام الوزارات المختصة.

هكذا أصبحت للجزائر الكولونيالية شخصيتها المعنوية وميزانية خاصة بها مستقلة ماليا عن فرنسا لطالما انتظرها الكولون ، وهاهو حلمهم يتحقق بعد أن ظفروا بحكم مدني في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة .

6-5: موقف النخبة من سياسة المندوبيات المالية

رغم أهمية هذه الهيئة وانعكاساتها على جميع مناحي الحياة إلا أنها بنيت على أسس غير عادلة بحيث أن تمثيل الأهالي فيها شكليا إن لم نقل منعدما بحيث أن التمثيل غير متساوي بين الأهالي والمستوطنين من ناحية ،وغير عادل بحيث نجد المستوطنين يخول لهم القانون اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب الحر ، في حين الإدارة هي من تختار ممثلي الأهالي. ضف إلى ذلك إن هؤلاء الممثلين لا صوت لهم ولا تأثير لهم في اتخاذ القرار. رغم أن الأهالي هم مصدر القسط الأكبر لهذه الميزانية إلا أنها لا تعود على مشاريعهم التنموية بالإيجاب. وعليه خلفت حالة من التذمر والاستياء وهو ما عبرت عنه حركة الشبان من أمثال الدكتور ابن التهامي والمحامي مختار حاج سعيد وغيرهم في عريضة حركة الشبان بتاريخ 26 جوان 1912 في ردها على قرار التجنيد الإجباري، جاء فيها بخصوص توزيع الموارد المالية غير العادلة : ".. إن المجموعة الفرنسية التي تتمتع وحدها في الوقت الحالي بتمثيل نيابي جاد وفعال في المجال المحلية وفي البرلمان ، هي الوحيدة التي تتصرف في الميزانية وهكذا فان الجزء الأكبر من الموارد المالية تصرف بطريقة تكاد تكون تامة على العنصر الأوربي . إن حاجات الأهالي الأكثر استعجالا تكاد أن لا تظفر بأية ترضية ، وأن نفقات كبيرة قد خصصت لكثير من البلديات بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لأهالي المسلمين تعاني. إن هذه الحالة بصفة خاصة غير عادية وذلك لأن الميزانية العامة بالإضافة إلى الميزانية البلدية والعمالية تمول في الجزء الأكبر من ضرائب يدفعها الأهالي. إن خلق نظام تمثيلي جاد للأهالي يسمح بخلق توازن في توزيع الموارد المالية" .

7- الاستقلال المالي للجزائر 1900

بعد نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830 ، بدأت سلطات الاحتلال في تطبيق

---

[1] - بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية ، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2014 ، ص ص 85 86 .

[2] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص 116- 115

سياستها الاستعمارية لفرض هيمنتها على البلاد ، ومنها السياسة الاقتصاد والمالية التي اعتمدتها كأداة لتجسيد مشروعها الاستعماري الاستيطاني. وكان لهذه السياسة المالية دورا هاما في تجسيد هذا المشروع والتمكين له بالجزائر .

7-1: مراحل ما قبل الاستقلال المالي

تميزت هذه السياسة بين دمج إيرادات ونفقات الجزائر في الميزانية الفرنسية تارة، وإعطاء الجزائر الاستقلال المالي تارة أخرى . ولئن كانت مرحلة الاستقلال المالي (1900- 1956) ، هي المحطة الأهم في هذه السياسة المالية .

وقد قسم " كلود كولود- Claude Collot " تطور النظام المالي بالجزائر إلى أربع مراحل:

7-1-1: مرحلة التردد (1834-1845):

يعود تنظيم النظام المالي بالجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية إلى سنة 1834 ، حيث وزعت الصلاحيات المالية بين ثلاث أشخاص : الحاكم العام، والمشرف المدني L'intendant civil ، ومدير المالية.

وقد قسم " جوزيف بودو - Joseph Boudot هذه الفتَّرة إلى مرحلتين:

مرحلة التنظيم من 1830 إلى 1839 ، ثم مرحلة الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية من 1839 إلى 1845 [1].

لم يدم هذا النظام طويلا ، فقانون المالية لعام 1844 وضع مبدأ الإلحاق بميزانية الدولة للمداخيل والنفقات بما فيها ذات الطابع المحلي والبلدي، فجاءت مرحلة إدماج الميزانيات [2].

7-1-2: فترة دمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسية (1845- 1900):

عرفت عمليات الدمج التدريجي للمصالح المالية العمومية الجزائرية في المصالح المالية المركزية بفرنسا، وكانت البداية بإصدار أمرية 17 جانفي 1845 ، نصت على أنه ابتداء من 1 جانفي 1846 كل المصاريف و المداخيل في الجزائر باستثناء ذات الطابع المحلي والبلدي ، تلحق بميزانية الدولة[3] .

وقد تطور إعداد الميزانية الفرنسية وتوزيعها عبر عدة مراحل :

---

[1] - Joseph Boudot , Le Régime financier de l'Algérie, Thèse de doctorat en sciences politiques et économiques, faculté de droit, université de Paris , Imprimerie Berger levrault ,nancy, 1900,pp 6-10.

[2] - Claude Collot ,op cit , p204

[3] - François Bobrie , finances publiques et conquête coloniale : le cout budgétaire de l'expansion française entre 1850 et 1913, Annales, économies, sociétés, civilisations.31 année , N.6,1976 ,p 1226 .

المرحلة الأولى: تميزت بالمركزية (1845- 1860)

تم فيها تحضير الميزانية و دمجها في مصالح وزارة الحربية ، كما أدمجت في وزارة الجزائر خلال فترة (1858-1860)[1].

المرحلة الثانية: الاستقلال المحدود (1881-1860)

يعد الميزانية الحاكم العام بمساعدة المجلس الأعلى ثم يرسلها إلى وزارة الحربية الفرنسية التي تدمجها في ميزانيتها ، ثم تحول إلى وزارة الداخلية الفرنسية منذ سنة 1871 ، إثر استبدال الحاكم العام العسكري بحاكم مدني .

المرحلة الثالثة: مرحلة الإلحاق(1881 1900)

وهنا عادت الميزانية إلى المركزية من جديد، فصارت المصالح والإدارات الجزائرية تابعة مباشرة للوزارات في فرنسا ، وأصبحت الجزائر ليست وحدة ، بل تجمع لثلاث عمالات فرنسية ، فهي لا تملك شخصية معنوية ، ولا ممتلكات ، ولا ميزانية ، فكل وزير يوجه المصالح الجزائرية، كما ينظم ويوجه خدمات دائرته الوزارية في فرنسا .

غير أن هذا النظام سرعان ما أظهر سلبياته ، فأعاد الحاكم العام " تيرمان- TIRMAN سنتي 1886 و 1891 طرح فكرة ميزانية منفصلة حيث يمكن من خلال فوائضها ضمان قرض يسمح بتغطية تكاليف الأشغال الكبرى مثل السكك الحديدية .

ولكن الفكرة رفضت لتعارضها مع مبدأ وحدة الميزانية ، رغم إثارتها للنقاش داخل البرلمان .

وفي عام1896 أعادت الحكومة تنظيم الإدارة العليا للجزائر ، وتمت العودة إلى النظام القديم ؛ حيث تعد الميزانية من قبل الحاكم العام بعد استشارة المجلس الأعلى ، و ترسل إلى وزارة الداخلية التي تدمجها في ميزانية المصالح . ثم جاءت أوامر 1898 التي وسعت في صلاحيات الحاكم العام وأسست المندوبيات المالية التي سوف تدعى لإعطاء رأيها في إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وهو ما تم سنة 1900[2] .

7-1-3:عهد الاستقلال المالي (1900-1956)

تضمن عرض مقتَّرح الميزانية الجزائرية المقدم للتصويت المبدئي في مارس 1900 بالبرلمان الفرنسي ، نمطين من الميزانية:

1-إعطاء الجزائر ميزانية محدودة: لا يوضع على عاتقها إلا جزء صغير من النفقات، ويتم تقاسم الإيرادات بين فرنسا والجزائر، على أن توازن فرنسا الميزانية بواسطة إعانات.

2- إعطاء الجزائر ميزانية كاملة : تتضمن كل الإيرادات والنفقات.

وبعد التصويت على المقترح الثاني بالأغلبية ، وبصفة نهائية في 19 ديسمبر 1900 على القانون بموجب وعد أعلنه الحاكم العام (لافارييرLaferiere)، في 25 أوت 1898، استجابته لمطالب وضغوط المستوطنين.

وقد نص على تأسيس ميزانية خاصة للجزائر[1] ، وأن يقوم الحاكم العام بتحضير مشروع ميزانية الجزائر ويعرضه أمام لجنة المالية المنبثقة عن المندوبيات المالية المشكلة من أربعة

[1] - François Bobrie. , op cit ,p1226.

[2] - Claude Collot , op cit ,p204.

(4) مستوطنين و أربعة (4) من غير المستوطنين و ثلاثة (3) من الأهالي . وبعد دراستها من طرف المجلس المالي ترفع إلى المجلس الأعلى للحكومة لمناقشتها خلال الستة (6) أشهر الأولى من السنة ، ثم ترسل إلى فرنسا للمصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية.

وأعطت المادة الأولى من القانون الشخصية المادية للجزائر، فهي تستطيع أن تمتلك ممتلكات ، وتنشئ مؤسسات إدارية ذات منفعة كولونيالية ، وتمنح مشاريع السكك الحديدية أو الأشغال العمومية الكبرى ، وكذلك التعاقد على القروض ، ويمثل الحاكم العام الجزائر في قضايا الحياة المدنية[2] ، ليدخل النظام الجديد حيز التطبيق في جانفي 1902 ، بعد صدور مرسوم ينظم مصلحة الميزاينة والنظام المالي .

وفي سنة 1903 صدر قانون يعطي لأقاليم الجنوب ميزانية منفصلة يقوم بتحضيرها الحاكم العام ، على أن تصبح واجبة النفاذ بواسطة مرسوم لوزير المالية الفرنسي.

ورغم حصول الجزائر على شخصيتها المدنية واستقلالها المالي عام 1900، فقد بقيت نفقات الحرب والبحرية والمعاشات وضمانات السكك الحديدية، أي نفقات الولاء أو السيادة كما كانت تسمى آنذاك، ظلت تشكل جزءً من ميزانية الوطن الأم ميزانية الجزائر يعدها الحاكم العام ، ثم تصوت عليها المندوبيات المالية ، ثم المجلس الأعلى للحكومة، قبل أن يصوت عليها البرلمان في باريس نهائيا إلى غاية 1945 .

وبعد نهاية الحرب عام 1945 ، تم إلغاء المجالس المالية القديمة وتعويضها بمجلس وحيد له نفس الصلاحيات عرف بالمجلس المالي . ثم نص قانون الجزائر (دستور 20 سبتمبر 1947) على تأسيس مجلس له نفس صلاحيات المجالس المالية السابقة. ثم جاء مرسوم 1950 ، وحدد النظام المالي، وبذلك تعزز الاستقلال المالي للجزائر، وأعطى ميزانيتها صفة وطنية خالصة، وبسبب ضغط حرب التحرير، و المجهود المالي للحكومة الفرنسية على الصعيدين العسكري و الاقتصادي، تمت عملية تقليص الاستقلال المالي للجزائر والعودة للميزانية المحدودة أو سياسة الدمج من جديد (1956-1962)[3] .

وبحصول المستوطنين على استقلال ميزانيتهم في الجزائر يكونون قد حققوا تقرير مصيرهم المالي وانفردوا بحرية التصرف في خيرات الجزائر وفي اختيار مشاريع صرفها . في الوقت الذي شعر فيه الجزائريون بخيبتهم في التهميش فلا تمثيلهم في المندوبيات المالية و استقلالية الميزانية يغير من سوء حالهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

---

[1] - Claude Collot , op cit, p205.

[2] - Le Mobecher , Loi portant création d'un budget spécial pour l'Algérie, N°4269, 52°Année, 26 décembre 1900.

[3] - Claude Collot, op cit , pp 203-205.

خاتمة :

– من خلال استعرا ضنا لموضوع أساليب السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم المدني (1870-1914) ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- أدى تغيير النظام السياسي في فرنسا إلى حدوث تأثيرات على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر فقد ابتهج المستوطنون لسقوط نابليون الثالث وسقوط الإمبراطورية في صائفة 1870، وتخلصوا من النظام العسكري، الذي اعتبروه ضد طموحاتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر المستعمرة، وسعوا للانفصال بالمستعمرة عن فرنسا للانفراد بخيراتها ومقدراتها.

2- نجم عن تغيير النظام العسكري في الجزائر عدة تغيرات ، كانت كلها تصب في مشروع احتفاظ الأقلية الأوروبية بزمام الأمور، مبعدة في ذلك كل ما يمكنه أن يحقق نوعا من العدالة لصالح الجزائريين .

3- سعت الإدارة الاستعمارية في ظل النظام المدني إلى تطبيق سياسة استيطان رسمية، لأجل تحقيق إعمار رسمي في الأرياف والمدن، و تواصلت عملية الاستيطان الرسمي والحر إلى غاية القرن العشرين ، كما توالت التنازلات عن الأراضي الزراعية لصالح المهاجرين.

4 -عرفت الجزائر أرضا وشعب خلال عهد الجمهورية الثالثة 1870- 1914، أحلك الظروف بسبب سيطرة فئة المستوطنين على المستعمرة، رغم إدعاء السلطات الاستعمارية لتحقيق الإدماج، إذ وقف غلاة الاستعمار كحاجز أمام حصول الأهالي على أدنى الحقوق، فأكثروا القوانين والقرارات القمعية، فكان الجزائري رعية لا مواطن يفتقد الحقوق وعليه الوجبات.

5- استمرت سياسات الإدارة الاستعمارية خلال فترة الحكم المدني في مختلف المجالات ، من التنظيم الإداري ، وتشجيع الإستيطان الأوروبي وإصدار القوانين والتشريعات العادية والإستثنائية .

6- فرضت السلطات الاستعمارية في عهد الحكم المدني نظاما ضريبيا غير عادل وقاسي على الأهالي الجزائريين عكس العنصر الأوروبي (المستوطنين)، فقد كان المستوطنون يدفعون أقل ما يدفعه الأهالي الجزائريون. ثم أعطيت لهم سلطة كاملة في الإشراف على المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، مما جعل منهم – المستوطنين- سادة البلاد الحقيقيين.

7- كان تطبيق قانون الأهالي من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائريين من خلال حرمانهم من أبسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية .

8- أثرت القوانين الإستثنائية المسلطة من قبل الإدارة الاستعمارية على الجزائريين و السياسة الاستيطانية ، سلبا على الجزائريين ما بين 1893- 1897- 1919، إذ انتشرت فيهم الأوبئة، الأمراض المعدية والقاتلة والبؤس والحرمان والفقر.

9- أدى اعتماد السياسة الاستعمارية على مصادرة الأراضي إلى تفكيك المجتمع الجزائري وسلب ممتلكاته من جهة ، وطرح سياسة الهجرة من جهة أخرى .

10- كان الهدف في الإستمرار في إصدار قوانين مصادرة الأراضي ، هو تفتيت المجتمع وتخريب الإقتصاد الزراعي الجزائري.

11- لقد كان تشجيع حركة الإستيطان الأوروبي في الجزائر عاملا لإفناء العنصر الجزائري المسلم ، وتغليب العنصر الأجنبي لتثبيت الإستعمار الفرنسي و دعم التراجع الديمغرافي للجزائريين .

12- شرعت الإدارة الاستعمارية الجديدة في تحطيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، واستغلال الثروات المحلية خدمة للإقتصاد الإستعماري.

المصادر والمراجع

1- باللغة العربية

1- آجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871-إلى اندلاع حرب التحرير1954 ، مج2 ، ترجمة محمد حمداوي ، إبراهيم صحراوي ، مراجعة عياش سليمان ، دار الأمة ، الجزائر ،2013

2- آجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ترجمة محمد حاج مسعود ، أ بكلي ،ج 1871،2-1919، دار الرائد للنشر ، الجزائر، 2007،

الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ،ترجمة حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007،

3- بليل محمد ، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914) ، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر ، 2013،

4-بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2014 ،

5-بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج02، منشورات وزارة المجاهدين، 2009،

6-بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1977

7-بوضرساية بوعزة وآخرون،الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية، في الجزائرخلال القرن 18، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،طبعة خاصة،الجزائر،2007

8-بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1962، ديوان المطبوعات الجماعية ،2007
9-التميمي عبد المالك خلف ، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية ، دار البصائر للنشر ،الجزائر،2011 ،
10-جوليان شارل أندري ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827 - 1871، مج1 ،ترجمة جمال فاطمي الأزرق نادية ،فتحي سعيدي ،حسين بن قرين،مراجعة عياش سليمان ، شركة الأمة ، برج الكيفان الجزائر، 2013،
11-حاطوم نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبة والعالم ، ج2، ط1، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1995،
12-الزبير سيف الاسلام ،تاريخ الصحافة في الجزائر'ش ، و ، ن ، ت ، الجزائر ، 1972
13-الزهار احمد الشريف ، مذكرات نقيب إشراف الجزائر(1226-1168هـ 1754-1830م) تقديم وتعليق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1974،
14-سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج2،دار البصائر ،الجزائر،2007،
15-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، ج1(1900-1830)، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت لبنان،1992
16-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، ج2، ط6، دار البصائر ،الجزائر ،2009
17-الطرابلسي جرجي أفندي يني ، تاريخ حرب فرنسا وألمانيا ، ط1،مطبعة الجمالية ،مصر ، 1911
18-عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984
19-العقاد صلاح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر –تونس-المغرب الأقصى ،مكتبة الانجلو المصرية ، ط6، 1993،
20-عميراوي حميدة ، قضايا مختصرة من تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى، الجزائر ،2005 ،
21-فركوس صالح ، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005،
22-كاتب كمال ،أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر183 0-1962، ترجمة رمضان زيدي ، دار المعرفة ،الجزائر ،2011،
23-المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر ،المطبعة العربية ، الجزائر ،1250ه
24-المسيري عبد الوهاب ، موسوعة اليهود و اليهودية والصهيونية ، مج 2 ،ط1، دار الشروق، بيروت ، 1999
25- طرشون نادية ، "سياسة نابليون الثالث العربية"، مجلة دراسات وأبحاث، العام التاسعة، العدد:26، الجزائر، مارس 2017

2- باللغة الأجنبية

1- Azan P, Bugeaud Et L'Algérie, Le Petit Parisien
2- Bulletin Du Comité De l'Afrique Française Et Du Maroc, 1919
3- Bulletin Officiel De Gouvernement Général De l'Algérie, 1872
4- Despois (Jean), L'Afrique Du Nord, P.U.F, Paris, 1964
5- Documents Algériens , Synthese de l'activité algerienne ,1er janvier 1984, 31/12/1948, imprimerie officielle , Alger ,1949
6-PEYERIMHOFF, La Colonisation Officielle De 1871 A 1895 ,2eme Ed, Comité Bugeaud ,1928
7- Rouyer .Léon, Note Sur La Colonisation Et Sur La Propriété Indigène, A-Braham, Constantine, 1900
8-Agéron CH Robert , Histoire de l'Algerie contemporaine , ed Dahleb , Alger , 1994
9-Benachenhou Abdellatif, Régime Des Terres Et Structures Agraires, Au Maghreb, Edition Populaire De L'armée Avril 1970
10-Bobrie François : finances publiques et conquête coloniale : le cout budgétaire de l'expansion française entre 1850 et 1913, Annales, économies, sociétés, civilisations.31 année , N.6,1976
11-Boudot Joseph :Le Régime financier de l'Algérie, Thèse ,de doctorat ès sciences politiques et économiques, faculté de droit, université de Paris , Imprimerie Berger levrault ,nancy, 1900
12-Calvelli Marcel ; André, Emile. Etat De La Propriété Rural En Algérie, Thèse Pour Le Doctorat Imp. ; Victor Heintz, Alger, 1935
13-Cambon Jules .Le Gouvernement Général De L'Algérie, Librairie H. Champion Editeur, Alger1918
14-Chrif Sahli Mohamed, Décoloniser L'histoire, Alger, Enap
15-Collot Claude , Les institutions de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962),cnrs, paris.opu,alger,1987
16-Demontes V ,La Coline Espagnole en Algérie , In Bulletin de la societé de géographie , 4ème année , 2ème trimestre ,1899
17-Egretaut Marcel, Réalité De La Nation Algérienne, 2ème Edition, Ed Sociales Paris, 1961,
18-Enquête Sur Le Commerce Et La Navigation De L'Algérie, Bastide, Alger, 1863

19-Estoublon Robert. Adolphe Le Febure, Code De L'Algérie. Jourdan – Librairie -Editeur, Alger, 1896
20-Guyenmer A., Situation des Alsaciens et Lorrains en Algérie, éd. A. Chaix, Paris, 1875
21-Julien Ch. A., Histoire De L'Algérie Contemporaine ,1827-1871. Puf, Paris, 1964
22-Laynaud, Notice Sur La Propriété Foncière En Algérie, Mustapha, Alger.1900
23- Le Mobecher : Loi portant création d'un budget spécial pour l'Algérie, N°4269, 52°Année, 26 décembre 1900
24-Pélissier De Reynaud E., Annales Algérienne. Tome 1. Librairie bastide .Paris 1854
25-PEYERIMHOFF. La Colonisation Officielle De 1871 A 1895 ,2eme Ed, Comité Bugeaud ,1928
26-Rinn Louis, Le Séquestre Et La Responsabilité Collective, A-Jourdan, Alger, 1890
27-Yacono - X, Les Bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois ,Paris ,1953

فهرس الموضوعات

مقدمة 03
1- ظروف سقوط نابليون الثالث وقيام الحكم المدني
1-1: الحرب البروسية الفرنسية 07
1-2: سقوط الإمبراطورية وإعلان الحكم المدني في الجزائر..... 08
2- الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بعد 1871م
2-1: سياسة الاستيطان الرسمي.....13
3- التنظيم الإداري و مراحل تطوره
أولا: مقدمات التنظيم الإداري
3-1: التنظيم الإداري الاستعماري ومعالم الإدارة العثمانية.....18
3 -2: التنظيم الإداري في الجزائر عهد دولة الأمير عبد القادر.....22
3- 3: التنظيم الإداري الاستعماري وعلاقته بالتنظيم المحلي الموروث.....26
3-4 : الإستيطان الأوروبي وأثره في ظهور مؤسسات الحكم.....32
ثانيا : المراحل الكبرى للتنظيم الإداري في الجزائر
3-5: بدايات الإدارة المدنية في الجزائر 40
3-6: الهيكل الإداري المدني منذ1870.....44
4- القوانين الإستثنائية
4-1: قانون كريميو 1870/10/24 51
4-2: قانون الأهالي منذ 1871 51
4-3-: قانون التجنيد الإجباري1912 52
5 -الغزو الرأسمالي للجزائر
5-1: مصادرة الأراضي ونقل الملكية الزراعية (فارنيي: 26 جويلية 1873).....55
5-2: فرض الضرائب.....57
5-3: إنشاء البنوك.....58
5-4: تحطيم الملكيات الجماعية وظهور الغزو الرأسمالي.....58
5-5: ربط تجارة الجزائر باقتصاد المتروبول.....62
5-6: سيطرة الرأسمال الأوروبي على اقتصاد الجزائر.....65
6- المندوبيات المالية 1899.....66
6-1: ظروف تأسيسها.....66
6- 2: تعريفها.....66
6-3: تشكيلتها.....66
6-4: دورها.....67
6-5: موقف النخبة من سياسة المندوبيات المالية.....67
7- الاستقلال المالي للجزائر 1900
7-1: مراحل ما قبل الاستقلال المالي..... 69

7-1- 1: مرحلة التردد (1834-1845).....70
7-1-2: فترة دمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسية (1845- 1900).....70
7-1-3: عهد الاستقلال المالي (1900-1956).....72
الخاتمة.....74
المصادر والمراجع.....76
فهرس الموضوعات.....81